

Document: EB 2019/126/R.15
Agenda: 6(a)(ii)(a)
Date: 11 April 2019
Distribution: Public
Original: French

A



جمهورية جيبوتي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2024-2019

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

طارق أحمد

مدير البرنامج القطري
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: +39 06 5459 2319
البريد الإلكتروني: t.ahmed@ifad.org

خالدة بوزار

مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: +39 06 5459 2321
البريد الإلكتروني: k.bouzar@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والعشرون بعد المائة

روما، 2-3 مايو/أيار 2019

للاستعراض

المحتويات

ii	فريق إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
iii	خريطة العمليات التي يمولها الصندوق في البلد
iv	موجز تنفيذي
1	أولاً- السياق القطري والبرنامج المتعلق بالقطاع الريفي - التحديات والفرص الرئيسية
3	ثانياً- الإطار المؤسسي والعمل العام
3	ثالثاً- انخراط الصندوق: استعراض التجربة
5	رابعاً- الاستراتيجية القطرية
5	ألف- الميزة النسبية
5	باء- المجموعة المستهدفة واستراتيجية الاستهداف
6	جيم- الغرض والأهداف الاستراتيجية
6	دال- نطاق تدخلات الصندوق
8	خامساً- الابتكارات وتوسيع النطاق لتحقيق نتائج مستدامة
9	سادساً- تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
9	ألف- مجموع الموارد المالية والتمويل المشترك المستهدف
9	باء- الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية
10	جيم- الشراكات الاستراتيجية الرئيسية واستراتيجية التنسيق
11	دال- مشاركة المستفيدين والشفافية
11	هاء- طرائق إدارة البرنامج
11	واو- الرصد والتقييم
13	سابعاً- إدارة المخاطر

الذيول

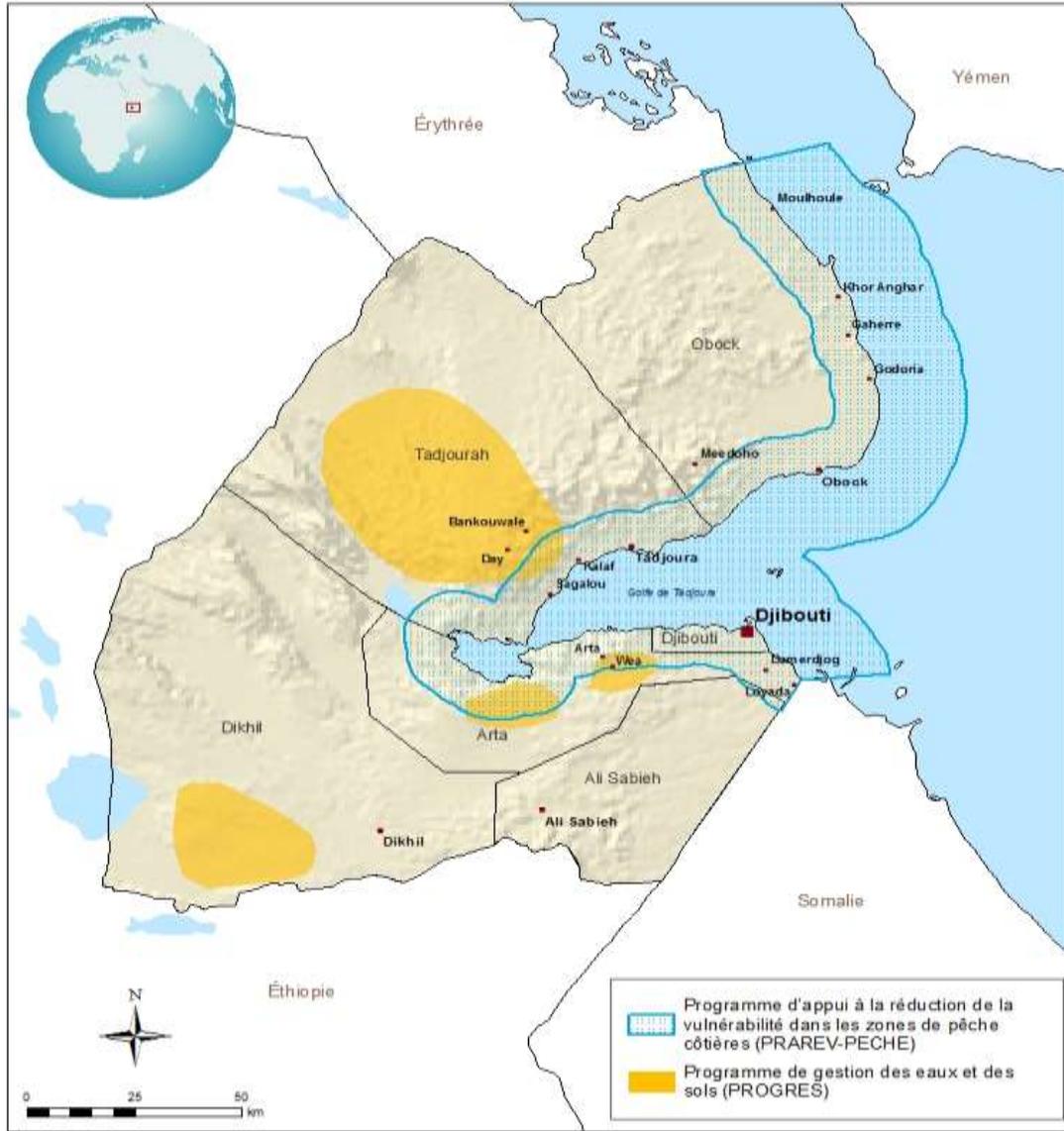
الذيول الأول -	إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
الذيول الثاني -	سيناريوهات الانتقال
الذيول الثالث -	المسائل المتعلقة بالقطاع الزراعي والمناطق الريفية

- | | |
|----------------|---|
| الذيل الرابع - | دراسة سياق إجراءات التقييم الاجتماعي، والبيئي، والمناخي |
| الذيل الخامس - | مذكرة تقييم الهشاشة |
| الذيل السادس - | إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية |
| الذيل السابع - | الشراكات الاستراتيجية |
| الذيل الثامن - | استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي |
| الذيل التاسع - | عرض موجز عن البلد |
| الذيل العاشر - | موجز لمسائل الإدارة المالية |

فريق إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

مديرة الشعبة:	خالدة بوزار
فريق تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية	طارق أحمد
مدير/موظف البرنامج القطري:	Jean-Philippe Audinet
الأخصائي التقني:	Nicolas Tremblay
الأخصائي الإقليمي المعني بالبيئة والمناخ:	مالك الساحلي
موظف الإدارة المالية:	Elisabeth Brunat Boulet
موظفة الشؤون القانونية:	

خريطة العمليات التي يمولها الصندوق في البلد



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 2019-2-8



موجز تنفيذي

- 1- وضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق لجيبوتي بطريقة تشاركية وشاملة. ويغطي البرنامج الفترة من عام 2019 إلى عام 2024، أي أنه يغطي دورتين من دورات تخصيص الموارد في الصندوق التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات: 2019-2021 و 2022-2024.
- 2- ويستند برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى الدروس المستفادة من المشروعات المنجزة والجارية وتجارب شركاء التنمية الآخرين في جيبوتي، بالإضافة إلى المشاورات الواسعة مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين الرئيسيين وشركاء التنمية.
- 3- ويتمشى هذا البرنامج مع إطار رؤية جيبوتي لعام 2035، واستراتيجية النمو المعجل من أجل تعزيز العمالة (2015-2019)، والنسخة الأولى من الخطة الخمسية من رؤية 2035، والبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي (2016-2020)، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لجيبوتي (2018-2022). وهو يسهم في الرؤية الاستراتيجية للحكومة المتمثلة على وجه الخصوص في ضمان حصول جميع الجيبوتيين، في جميع الأوقات، على الموارد الغذائية اللازمة لعيش حياة صحية.
- 4- ويتمثل الهدف العام للبرنامج القطري في تحسين قدرة الأسر الريفية الفقيرة على الصمود أمام تغير المناخ وظروفها المعيشية على نحو مستدام. ويسهم هذا الهدف أيضا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل هدفين استراتيجيين مكملين لبعضهما البعض ومترابطين:
 - الهدف الاستراتيجي 1: استغلال الموارد الطبيعية، خاصة المياه، وإدارتها على نحو مستدام لتكون قادرة على الصمود أمام تغير المناخ.
 - الهدف الاستراتيجي 2: اعتماد نظم إنتاج تتسم بالكفاءة والقدرة على الصمود على نطاق واسع لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.
- 5- وسيتم تحقيق هذين الهدفين الاستراتيجيين من خلال سلسلة من التدخلات المتعاضدة، وهما: (1) برنامجان جاربان - برنامج دعم الحد من الهشاشة في مناطق صيد الأسماك الساحلية وبرنامج إدارة المياه والترية؛ (2) برنامج مقترح بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- 6- وسوف يوجه برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد استثمارات الصندوق في جيبوتي ضمن نهج يشمل الابتكار والشراكة والتعلم والاستفادة من الدروس وينعكس في حوار السياسات، لضمان إضفاء الطابع المؤسسي عليه وتوسيع نطاقه.

جمهورية جيبوتي

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2019-2024

أولاً- السياق القطري والبرنامج المتعلق بالقطاع الريفي - التحديات والفرص الرئيسية

- 1- **السياق المادي.** تبلغ مساحة جيبوتي 23 180 كيلومترا مربعا، ويقطنها 992 635 نسمة (2017)،¹ يتركز 60 في المائة منهم في مدينة جيبوتي. ويحدها من الجنوب البحر الأحمر، على الطريق البحري بين قناة السويس والشرق الأقصى. وبسبب موقعها الاستراتيجي، تستضيف جيبوتي قواعد عسكرية أجنبية وشرعت، مع الشركاء الدوليين، في مكافحة القرصنة والإرهاب السائدين في هذه المنطقة دون الإقليمية.
- 2- **السياق الاجتماعي والاقتصادي.** يعتمد الاقتصاد الجيبوتي بشكل أساسي على أنشطة الموانئ، وتدعمه الواردات والصادرات الإثيوبية المنشأ. ويشكل قطاع الخدمات حوالي 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف 60 في المائة من القوى العاملة، بالمقارنة مع 15.5 في المائة و2.2 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي² على التوالي لقطاعي الصناعة والزراعة.
- 3- **السياق الاقتصادي الكلي.** سجل البلد نموا سنويا قدره 5 في المائة في المتوسط منذ عام 2010، وذلك بفضل مشروعات القطاع العام³ الكبرى. وفي عام 2016، تراجع عجز الميزانية (15.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مما أدى إلى وصول نسبة الدين إلى 85 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويؤدي اعتماد البلد الشديد على الخارج، ولا سيما لإمداداته من النفط والمواد الغذائية،⁴ إلى أن يكون عرضة للتقلبات الدولية. وبلغ معدل التضخم 2.6 في المائة بين عامي 2010 و2016، ووصل إلى ذروته 5.1 في المائة في عام 2011.
- 4- **الفقر.** على الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قدره 1 927 دولارا أمريكيا (البنك الدولي، 2017)، فإن جيبوتي تقع ضمن فئة البلدان منخفضة الدخل وفقا لمؤشر التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015). و يبلغ معدل انتشار الفقر الشامل والفقر المدقع على المستوى الوطني 35.8 في المائة و21.1 في المائة على التوالي. وبالنسبة لسكان الريف (29 في المائة من مجموع السكان)، يبلغ معدل الفقر 78.4 في المائة.⁵ وتشير التقديرات إلى أن معدل البطالة نسبته 39 في المائة (دائرة الإحصاءات والدراسات الديمغرافية، 2015)؛ وهو أعلى بالنسبة للنساء (49 في المائة) مقارنة بالرجال (34 في المائة) وفي المناطق الريفية (59 في المائة) منه في المناطق الحضرية (37 في المائة).
- 5- **الأمن الغذائي والوضع التغذوي.** وفقا لمؤشر الجوع العالمي (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية،

¹ دائرة الإحصاءات والدراسات الديمغرافية. إصدار 2017.

² البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2017.

³ بناء خط للسكك الحديدية إلى إثيوبيا، وبعض الموانئ الجديدة، ومنطقة حرة تبلغ مساحتها 240 هكتارا للمرحلة الأولى، وقناة لجلب المياه من إثيوبيا.

⁴ شكلت الواردات الغذائية 29.3 في المائة من واردات جيبوتي من السلع الأساسية في عام 2009.

⁵ نتائج الاستقصاء الأسري الجيبوتي الرابع، للمؤشرات الاجتماعية، يونيو/حزيران 2018.

(2017)، تحتل جيبوتي المرتبة 100 من بين 119 بلداً. ومنذ عام 2013، كان هناك تراجع نسبته 26 في المائة في عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وينتشر انعدام الأمن الغذائي⁶ في المناطق الريفية على وجه الخصوص؛ وعلى سبيل المثال، تحصل تسع أسر من أصل عشرة على الغذاء من السوق أساساً (الحبوب والزيوت والسكر)، ولا تستهلك سوى 38 في المائة من الأسر أغذية غنية بالبروتين. وتبلغ نسبة سوء التغذية الحاد الشامل 13 في المائة مقارنة بنسبة 7.5 في المائة في أكتوبر/تشرين الأول 2016. ويبلغ معدل سوء التغذية المزمن 29.7 في المائة، ولا توجد فروق كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

6- **السياق المناخي والهيدروغرافي.** تتمتع جيبوتي بمناخ مداري، قاحل إلى شبه قاحل، وتسجل درجات حرارة تتراوح ما بين 25 و30 درجة مئوية (أكتوبر/تشرين الأول - أبريل/نيسان) وما بين 40 و50 درجة مئوية (مايو/أيار إلى أيلول/سبتمبر). ويبلغ معدل هطول الأمطار 200 ملم في السنة، مما يجعل من الصعب للغاية توفير إمدادات من المياه. وتعد جيبوتي من البلدان التي تعاني من مستويات عالية من الإجهاد المائي (معهد الموارد العالمية، 2013).

7- ويتعرض البلد لأخطار مناخية (حالات جفاف، وانفجارات بركانية، وزلازل، وفيضانات كل 10 سنوات في المتوسط) تكون مصحوبة بعدم كفاية إعادة تجديد المياه الجوفية وتدهور الغطاء النباتي والكتلة الحيوية أو اختفائها، وهو ما يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً على الظروف المعيشية لسكان الريف وسبل عيشهم. ووفقاً للتوقعات المناخية، ستكون دورات الجفاف أكثر تواتراً، وسيكون هطول الأمطار أكثر حدة، مما يؤدي إلى مزيد من التآكل.

8- **القطاع الزراعي.** إن القطاع الزراعي ليس متطوراً جداً بسبب السياق المناخي وقلة رطوبة التربة، ولكنه يشكل نشاطاً اقتصادياً هاماً لسكان الريف. والإنتاج النباتي ضعيف بسبب نقص المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وملوحة التربة. ويقتصر الإنتاج على زراعة الواحات التي تُمارس على امتداد الوديان.

9- وتشكل الثروة الحيوانية 75 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. وتُمارسها حوالي 16 في المائة من السكان بشكل مكثف وقائم على نظام شبه الترحل في المراعي الجماعية. ويقدر عدد الماشية بنحو مليون رأس (2010)، حوالي 70 في المائة منها من الماعز، وهي المصدر الرئيسي لدخل ورأس مال الأسر الريفية.

10- ويهيمن الصيد الحرفي على قطاع صيد الأسماك ويمارس على امتداد خط الساحل البالغ طوله 380 كيلومتراً. وارتفع الإنتاج، الذي ظل ثابتاً لفترة طويلة عند حوالي 500 طن في السنة، ليصل إلى 2 012 طناً في عام 2015.

11- **التقييم الاجتماعي والبيئي والمناخي.** أُخذت جميع عناصر الهشاشة⁷ الاقتصادية والبيئية بعين الاعتبار، من ناحية، في برنامج التنمية المستدامة لعام 2030، الذي يقر بالحاجة إلى الحد من حالات الهشاشة، الذي يعد أحد "العناصر الأساسية الستة" اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جيبوتي، ومن الناحية الأخرى في أولويات الحكومة، من خلال المساهمة المقررة المحددة وطنياً. وتركز هذه الأولويات على الحد

⁶ نظام رصد ومراقبة الأمن الغذائي في جيبوتي، أكتوبر/تشرين الأول 2017.
⁷ يمكن الاطلاع على التفاصيل في الذيل الخامس.

من الهشاشة أمام الجفاف، والحماية من ارتفاع مستوى سطح البحر، وتحسين إمكانية الحصول على المياه، وحماية التنوع البيولوجي وتعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية.

12- وفي ضوء تحليل سيناريوهات الانتقال،⁸ التي تنتبأ باستمرار الاتجاهات الاقتصادية الحالية للبلد، يوصى بأن تُطبق تدخلات الصندوق نهجا متكاملًا وأن تراعي تعبئة الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية، عامل "الاستدامة". ومن الممكن إدارة موارد المياه السطحية من خلال تقنيات مثل جمع المياه وأجهزة تسرب المياه والخزانات وغيرها. وتكون المياه الجوفية عرضة للتلحح والاستغلال المفرط، ويجب عدم استغلالها إلا لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية، وفقا للدراسات الهيدرولوجية ذات الصلة التي توصي باستخدام التكنولوجيات المراعية للبيئة ومصادر الطاقة المتجددة.

ثانياً - الإطار المؤسسي والعمل العام

13- رؤية جيبوتي لعام 2035. أعدت هذه الرؤية في أعقاب المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية (2008-2012)، وهي تشكل الإطار المرجعي للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، ويتمثل الهدف في زيادة دخل الفرد بمقدار ثلاثة أضعاف في عام 2035 وتحسين مؤشر التنمية البشرية بنسبة 1 في المائة سنوياً.

14- استراتيجية النمو المعجل من أجل تعزيز العمالة (2015-2019). هذه الاستراتيجية هي الأداة الأولى لتنفيذ رؤية جيبوتي لعام 2035. وهي تتضمن أربعة محاور استراتيجية: (1) النمو الاقتصادي، والتنافسية والدور القيادي للقطاع الخاص؛ (2) تنمية رأس المال البشري؛ (3) الإدارة العامة وبناء القدرات المؤسسية؛ (4) مراكز التنمية الإقليمية والتنمية المستدامة.

15- البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي (2016-2020). يمثل هذا البرنامج جزءاً من برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) ويمثل وثيقة استراتيجية القطاع الريفي. والهدف العام هو ضمان حصول كل الجيبوتيين في جميع الأوقات على الأغذية اللازمة ليعيشوا حياة صحية.

16- وينقسم هذا الهدف العام إلى هدفين محددتين: (1) تعزيز القدرة على الوقاية من الأزمات وإدارتها، في إطار السياسة الوطنية لإدارة المخاطر والكوارث؛ (2) تهيئة الظروف الهيكلية للأمن الغذائي، في سياق سياسات واستراتيجيات التنمية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسة التنمية المستدامة.⁹

ثالثاً - انخراط الصندوق: استعراض التجربة

17- تم تمويل سبعة تدخلات في جيبوتي منذ عام 1980، بتكلفة إجمالية قدرها 54.4 مليون دولار أمريكي، منها 36.2 مليون دولار لفائدة 41 850 أسرة. ويجري حالياً تنفيذ برنامجين: (1) برنامج دعم الحد من الهشاشة في مناطق صيد الأسماك الساحلية؛ (2) برنامج إدارة المياه والتربة.

18- وفيما يلي نتائج آخر التدخلات المنفذة والدروس المستفادة، على النحو الوارد في تقارير إنجاز المشروعات:

⁸ يمكن الاطلاع على التفاصيل في الذيل الثاني.

⁹ تأتي هذه الأهداف من البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي (2019-2024). ويضيف هذا البرنامج بُعداً تغذوياً للبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، ولا يتوخى أهدافاً شاملة ومحددة أخرى.

- أدى مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغري، الذي أنجز في عام 2012 إلى تمكين 16 000 شخص من الحصول على خدمات مالية أفضل و530 من أصحاب المشروعات الصغيرة من الاستفادة من الائتمان الصغري.
- أدى برنامج تعبئة المياه السطحية والإدارة المستدامة للأراضي، الذي أنجز في عام 2014، إلى تحسين إمكانية حصول 8 330 أسرة على المياه فضلاً عن توافرها، وتقصير فترة نقص المياه وعبء تجميع المياه، وتحسين تسرب المياه السطحية.

19- والدروس الرئيسية المستفادة هي:

- **نهج التدخل.** ثبت أن النهج التشاركي المحلي (الذي وضع في إطار برنامج تعبئة المياه السطحية والإدارة المستدامة للأراضي وتم تكراره في مشروع التنمية الريفية وتعبئة المياه وبرنامج إدارة المياه والتربة)، الذي تم إضفاء الطابع المؤسسي عليه، كان فعالاً في تعبئة سكان الريف وتيسير الملكية المجتمعية والإدارة الجيدة للمرافق والاستثمارات. ويبقى توافر المياه وإمكانية الحصول عليها بمثابة بوابة الدخول وشرط مسبق للأنشطة الأخرى التي تهدف إلى تحسين قدرة سكان الريف على الصمود. ومن شأن تحسين تنسيق نهج التدخل الريفي، ولا سيما تخطيط وتنفيذ وإدارة مرافق المياه وتجديد الموارد الطبيعية، أن يعزز تنمية واستدامة قاعدة الإنتاج التقليدية (تربية الماشية) لسكان الريف.
- **تركيز الأنشطة.** في إطار الموارد المخصصة للبرنامج القطري، أظهرت التجربة أنه من الضروري، لأسباب تتعلق بالكفاءة والأثر، أن تكون الأنشطة مركزة جغرافياً وموضوعياً، وأن تنفذ وفقاً لأساس منطقي وفي تآزر وثيق لمراعاة أهداف المشروعات.
- **القدرة على الصمود أمام تغير المناخ.** ينبغي تعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ في المشروعات المستقبلية من خلال تطبيق الممارسات الجيدة لإدارة الموارد الطبيعية، وتنويع مصادر الدخل الزراعية وغير الزراعية، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز الطاقة المتجددة أو الكفاءة في استخدام الطاقة.
- **مراعاة التمايز بين الجنسين.** سمحت جهود التوعية التي بُذلت في التدخلات السابقة بإدماج النساء في لجان الإدارة. ويفضل هذا الإدماج، يمكن للنساء المشاركة بشكل أكبر في أنشطة البرنامج القطري والاستفادة منها، مما يعزز تأثيرها وأثرها. وينبغي مواصلة وضع الاحتياجات والتطلعات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وكذلك الشباب، في الاعتبار بطريقة متباينة، وينبغي تعزيز هذا البُعد من البرنامج القطري.
- **تنفيذ المشروعات.** أثبتت خبرة وحدة إدارة المشروعات، التي تتمتع باستقلالية الإدارة، وتعمل تحت إشراف ومراقبة وزارة الزراعة والمياه والصيد والثروة الحيوانية وموارد الثروة السمكية، فعاليتها على أرض الواقع. ويعتبر استمرار وجود موظفين مؤهلين في مناطق التدخل، ويحظون بدعم تقني واستراتيجي جيد، أمراً ضرورياً لتحقيق نتائج ملموسة وقوية وتتكيف مع احتياجات السكان. وتتيح أوجه التآزر والتكامل مع الجهات الفاعلة الأخرى تحسين فعالية المشروعات وتعظيم أثرها.

رابعاً - الاستراتيجية القطرية

ألف - الميزة النسبية

- 20- يتمتع الصندوق بخبرة معترف بها وتقدير من قبل الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال دعم تنمية القطاع الريفي وفي حل المشاكل المتعلقة بتوافر المياه في المناطق الريفية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وساهم برنامج تعبئة المياه السطحية والإدارة المستدامة للأراضي بشكل كبير في وضع نهج شامل لتخطيط المرافق المائية والرعاية وإدارتها، فضلاً عن وضع معايير تقنية لتحسين استدامة الأشغال المائية، وتجديد المراعي واستغلالها. وقد تم تكرار نماذج إدارة واستغلال الموارد الطبيعية، التي تم تطويرها بدعم من الصندوق، من جانب الشركاء الآخرين، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وتعد الآن مرجعية في البلد.
- 21- ويندرج انخراط الصندوق ضمن الإطار المرجعي لرؤية جيبوتي لعام 2035، ويتسق مع الاستراتيجيات الوطنية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وسيركز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على ثلاثة مجالات ذات أولوية محددة في البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي، وهي: (1) تنمية الزراعة المائية؛ (2) الأمن الغذائي المستدام؛ (3) الدعم للأشخاص الضعفاء.
- 22- وتوجز تدخلات الصندوق في المستقبل في نظرية التغيير الواردة في الذيل الأول. وستمكن أكثر سكان الريف ضعفاء، من خلال الوصول الآمن للموارد الطبيعية وإدارتها بشكل سليم، من الانخراط بشكل منظم في الأنشطة الزراعية وشبه الزراعية من أجل الحصول على الموارد الغذائية والمالية الكافية لعيش حياة مرضية.
- 23- ويتمثل الهدف العام للبرنامج القطري للسنوات الست المقبلة (2019-2024) في تحسين قدرة الأسر الريفية الفقيرة على الصمود أمام تغير المناخ وظروفها المعيشية بشكل مستدام.

باء - المجموعة المستهدفة واستراتيجية الأهداف

- 24- المجموعة المستهدفة. ستشمل المجموعة المستهدفة الأسر الريفية التي تمارس أنشطة مختلفة، مثل صيد الأسماك وتربية الماشية وما إلى ذلك، وتعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لمشاركة النساء والشباب، الذين قد يتعرضون للتهميش. وكما هو الحال في المشروعات المنجزة أو الجارية، سيضمن تصميم المشروعات المستقبلية استراتيجية أهداف تحدد خصائص هذه المجموعات. وسيتم تحديد المجموعات المستهدفة في كل منطقة وفقاً لمعايير محددة، من أجل رصد التأثيرات والآثار حسب كل مجموعة من المجموعات المستهدفة في وقت لاحق.
- 25- الأهداف الجغرافية. ستركز معايير الأهداف على المناطق الجغرافية التي ترتفع فيها آثار تغير المناخ على الموارد الطبيعية وحيث ينتشر الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتتوافق هذه المناطق مع المناطق التي يتدخل فيها الصندوق حالياً (عرتا وديخيل وأوبوك وتدجورة)، ويمكن أن يمتد هذا التدخل إلى مناطق أخرى من البلد.

جيم - الغرض والأهداف الاستراتيجية

26- ينقسم الهدف العام لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى هدفين استراتيجيين مكملين لبعضهما البعض:

- **الهدف الاستراتيجي 1: استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، وإدارتها على نحو مستدام لتكون قادرة على الصمود أمام تغير المناخ.** يسعى الهدف الاستراتيجي 1 إلى إدارة الموارد الطبيعية التي تشكل أساس أنشطة الإنتاج والتجهيز والتسويق التي تقوم بها الأسر الريفية واستخدامها بشكل أفضل. ويظل ضمان توافر المياه لتلبية احتياجات البشر والزراعة شرطاً أساسياً لبقاء السكان في المناطق الريفية وبشكل نقطة دخول لتحسين قدرة سكان الريف على الصمود أمام تغير المناخ.
- **الهدف الاستراتيجي 2: اعتماد نظم إنتاج تتسم بالكفاءة والقدرة على الصمود على نطاق واسع لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.** يرتبط انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في جيبوتي جزئياً بضعف قدرة الناس على شراء الأغذية المتاحة بشكل آخر، وهو وضع يتفاقم نتيجة التضخم الحالي. ومن ثم، سيتم تحقيق الهدف الاستراتيجي 2 من خلال استهداف مناطق ينتشر فيها سوء التغذية من خلال أنشطة تهدف إلى تحسين الممارسات الزراعية والتغذوية، ولا سيما بين النساء والشباب. وتشمل هذه الأنشطة التعبئة المجتمعية والتوعية التغذوية والاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة المتاحة للأسر وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق. وسيتم تناول الأمن الغذائي والتغذية في سياق المشروعات (ولكن أيضاً أثناء حوار السياسات) وسيُدمج بشكل منظم في المشروعات المنفذة في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

27- **المواءمة مع الاستراتيجيات الوطنية.** يتعلق هذان الهدفان بالركيزة 3 (اقتصاد متنوع وتنافسي) من رؤية جيبوتي لعام 2035، والمحورين الاستراتيجيين 1 (النمو الاقتصادي) و4 (التنمية المستدامة) من استراتيجية النمو المعجل من أجل تعزيز العمالة، ويرتبطان ارتباطاً مباشراً بالهدف العام للبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي. وسيتم دعمهما في إطار تنفيذ المشروعات من خلال مكون شامل للدعم المؤسسي الذي سيركز على: (1) تعزيز حوار السياسات؛ (2) دعم تنفيذ اللامركزية في إطار تخطيط ورصد أنشطة المشروعات في الميدان؛ (3) البحث عن الشراكات؛ (4) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

28- **المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة.** سيسهم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أساساً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) و2 (القضاء على الجوع)، وأيضاً الأهداف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، و5 (المساواة بين الجنسين)، و6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، و10 (الحد من أوجه عدم المساواة) و13 (تدابير محاربة تغير المناخ). وسيتم تحديد مساهمة البرنامج القطري في تحقيق هذه الأهداف في وثائق المشروعات. ويتواءم البرنامج القطري مع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025.

دال - نطاق تدخلات الصندوق

29- سيتم السعي إلى تحقيق الهدفين الاستراتيجيين لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من خلال سلسلة من التدخلات المتعاضدة، وهي: (1) البرنامجان الجاريان - برنامج دعم الحد من الهشاشة في مناطق صيد

الأسماك الساحلية وبرنامج إدارة المياه والتربة؛ (2) برنامج مقترح بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية. كما سيقوم الصندوق بدور جهة حافزة ووسيط بشأن المعرفة والتبادل بين جيبوتي والبلدان الأخرى في الإقليم التي تتقاسم نفس السياق، وذلك عن طريق تعبئة الأموال لأنشطة الدعم المؤسسي. وعلى سبيل المثال، ستستمر المساهمة في حوار السياسات المشترك بين القطاعات وستتمثل في تثبيت النتائج المتعلقة بمكافحة الصيد غير المشروع وغير المعلن وغير الخاضع للتنظيم في النسيج السياسي والمؤسسي لجيبوتي.

30- **القروض والمنح.** سوف يغطي إطار التمويل الإشاري لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، الذي يحدده نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الفترة 2019-2024 ودورتين من دورات تخصيص الموارد على أساس الأداء الممتدة لثلاث سنوات (2019-2021 و2022-2024). وستخصص الأموال في إطار دورة 2019-2021، المقدرة بمبلغ 6.617 مليون دولار أمريكي، لتدخل في قطاع المياه في المناطق الريفية ستشرف عليه دائرة المرفق المائية الريفية، المسؤولة عن إدارة موارد المياه في البلد، أو سستخدم لسد فجوة التمويل في برنامج إدارة المياه والتربة. وسيقوم الصندوق وحكومة جيبوتي بتعبئة موارد إضافية من شركاء آخرين في شكل تمويل مشترك أو تمويل مواز، بنسب تتراوح بين 1 و1.77. وستعتمد ميزانية الفترة 2022-2024 على الموارد المتاحة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وسيتم إبلاغ الحكومة بالموارد المتاحة أثناء تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

31- وستتم إدارة الأموال التي يتم تعبئتها لتحقيق أهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من أجل: (1) تعزيز نهج برنامجي للاستفادة من الاستثمارات الحالية أو السابقة؛ (2) تعبئة موارد إضافية أو تمويل مشترك؛ (3) تعزيز التعاون مع الشركاء لتعبئة تمويل العمل المناخي؛ (4) الاستفادة من أنشطة الدعم المؤسسي أو الشراكات أو حوار السياسات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وما إلى ذلك.

32- **الانخراط على مستوى القطري.** تندرج تدخلات الصندوق في الاستراتيجيات الوطنية، ولا سيما استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التكيف مع تغير المناخ؛ وتساعد على توثيق وتحديث الأطر السياسية والتنظيمية وقواعد البيانات الوطنية في القطاع الزراعي. كما تشمل جملة أمور منها الدعم المؤسسي وتعزيز القدرات على مستوى الدوائر التقنية ذات الصلة.

33- وسيواصل البرنامج القطري دعم هذه المؤسسات والمجتمعات الريفية، من خلال تركيزه على المواضيع ذات الأولوية، مثل القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وخاصة المياه، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف.

34- وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج المشاركة في حوار السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي وتغير المناخ، من خلال إنشاء مجموعة فرعية قطاعية معنية بالقدرة على الصمود أمام تغير المناخ والأمن الغذائي وإعطاء الأولوية للتبادلات والتنسيق بين أصحاب المصلحة في هذا القطاع الفرعي. وأخيراً، سيركز بشكل خاص على تحسين التخطيط التشغيلي من خلال تقوية الروابط بين المجالس الإقليمية والمستفيدين لتجهيزهم بشكل أفضل وجعلهم مسؤولين عن رصد وتقييم وتوزيع الأنشطة، وجعل المشروعات أكثر استدامة.

35- **تعزيز القدرات.** يُعد تعزيز قدرات المنظمات الشعبية في مجالي التخطيط والإدارة المحليين مجالاً هاماً لاستدامة المرافق المجتمعية. وسوف تدعم تدخلات الصندوق الأطر الاستراتيجية والتنظيمية وقواعد البيانات الوطنية للقطاع الزراعي وتسهم فيها. وسيتم توفير الدعم المؤسسي ودعم لتعزيز القدرات للدوائر التقنية

التابعة لوزارة الزراعة وللمؤسسات الوطنية والإقليمية العاملة في القطاع الريفي؛ وستستفيد هذه التدخلات من مبادرات التدريب التي يقدمها الصندوق.

36- **إدارة المعرفة.** سيتم وضع منصة لإدارة المعرفة لتحسين نتائج وأداء البرنامج القطري وتوسيع نطاق النجاحات. وستُقيم المنصة أيضا روابط بالمشروعات لتبادل الخبرات والدروس التي يمكن أن تؤدي إلى التنمية الاجتماعية والتفاعل مع أصحاب المصلحة الآخرين. وبالإضافة إلى الرصد والتقييم التقليديين، سيتطلب توثيق الممارسات والنماذج الناجحة عملا تحليليا يستند إلى البيانات المتاحة في هذا النظام، ويُستكمل بدراسات حالة وملاحظات وتقارير عن الابتكارات والنجاحات. وسيتم نشر هذه المعلومات، التي سيتم إرسالها لأصحاب المصلحة، من خلال قنوات الاتصال. وسيتم الاستفادة من المعرفة المكتسبة من التجارب السابقة في جيبوتي والمشروعات المماثلة في البلدان المجاورة.

37- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** يؤدي الصندوق دورا حافزا في مجال التعاون التقني من خلال منصات عمل تمول عن طريق المنح لتعزيز إمكانات أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي الوقت الحالي، توضح المنحة التي تتيح إنشاء مشروع إقليمي يهدف إلى تكوين شبكة تضم الجزائر وجيبوتي وفلسطين والسودان، وتهدف إلى تعزيز سلاسل القيمة الزراعية الشاملة بطريقة ملموسة النهج الاستراتيجي المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتسمح هذه المنحة لجيبوتي بالاستفادة، في إطار برنامج دعم الحد من الهشاشة في مناطق صيد الأسماك الساحلية، من الخبرة في المجالات غير المشمولة بالبرنامج مثل الوصول إلى الأسواق، والتسويق وتمويل الاستثمارات. كما قام برنامج إدارة المياه والتربة بتبادل الخبرات المتعلقة بتكنولوجيات الخزانات المحسنة مع مدغشقر، مما سمح بالحفاظ على مياه الشرب أو تحسينها والحد من الخسائر الناجمة عن التبخر.

خامسا - الابتكارات وتوسيع النطاق لتحقيق نتائج مستدامة

38- **الابتكارات.** سيتم توسيع نطاق الابتكارات التي تم تطويرها خلال التدخلات الأخيرة، ولا سيما تعبئة المجتمعات الريفية وإدارة الموارد الطبيعية، في التدخلات الجديدة. وسيتم تحديد ابتكارات أخرى أثناء تصميم المشروعات وتنفيذها، ومن خلال شراكات التنفيذ وتحقيق التأزر مع المؤسسات الأخرى مثل مركز الدراسات والبحوث من أجل التنمية ووكالة التنمية الاجتماعية الجيبوتية. ومن خلال إدارة المعرفة وتبادلها فضلا عن حوار السياسات، سيعزز الصندوق الممارسات الجيدة الناتجة عن هذه الشراكات وعمليات التأزر.

39- **توسيع النطاق.** سيواصل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مضاعفة الممارسات الجيدة ونشر على نطاق واسع إنجازات تنفيذ أدوات التخطيط المحلي، والإدارة التشاركية والشاملة للموارد الطبيعية والمرافق المائية، كما سيواصل النظر في مخاطر تغير المناخ. وسيتم تصميم أنشطة جديدة تتضمن توسيع نطاق هذه النهج الناجحة.¹⁰ وستقوم بعثات الإشراف والدعم، المصطلح بها في إطار المشروعات الجارية، بتحديد أفضل الأنشطة التي يمكن تكرارها على نطاق أوسع وتصميم نظم للمعرفة الحديثة، مع التركيز بشكل خاص على الموارد الطبيعية والمتغيرات الجوية ذات الصلة. وسوف تستند أنشطة تعبئة وإدارة الموارد الطبيعية (الهدف

¹⁰ وُضع النهج التشاركي واللامركزي لإدارة نقاط المياه والمراعي ضمن برنامج تعبئة المياه السطحية والإدارة المستدامة للأراضي، وطبقه البنك الدولي في إطار مشروع التنمية الريفية وتعبئة المياه والصندوق في إطار برنامج إدارة المياه والتربة، وطبقته أيضا المجالس الإقليمية.

الاستراتيجي (1) على وجه الخصوص إلى: (1) آليات وأدوات التخطيط مثل خطط تطوير المرافق المائية والرعية¹¹ وخطط التنمية الإقليمية التي تيسر التخطيط المشترك والتخصيص الجيد للمرافق من جانب السكان؛ (2) التحسينات التقنية المنتظمة لتصميم الأشغال والمرافق، استناداً إلى الملاحظات الميدانية. وستأخذ عمليات تحسين نظم الإنتاج أو الفرص الاقتصادية (الهدف الاستراتيجي 2) في الاعتبار جميع الدروس المستفادة السابقة والحالية المتعلقة بالبدائل التكنولوجية والاقتصادية وآليات التمويل بتقاسم التكاليف.

سادساً - تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

ألف - مجموع الموارد المالية والتمويل المشترك المستهدف

40- ستكون جيبوتي مؤهلة للحصول على قروض بشروط تيسيرية للغاية في دورة تجديد موارد الصندوق للفترة 2019-2021، وذلك من خلال تخصيص موارد قدرها حوالي 6.617 مليون دولار أمريكي ضمن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويكون أجل استحقاق قروض الصندوق، الممنوحة بشروط تيسيرية للغاية، مدته 40 سنة، وبفترة سماح مدتها 10 سنوات. وبالنظر إلى أن جيبوتي تعتبر "دولة صغيرة"، ستكون نسبة استهلاك المبلغ الأصلي 2 في المائة للسنوات من 11 إلى 20 سنة و4 في المائة للسنوات من 21 إلى 40. وسيتم تحديد رسوم الخدمة المطبقة يوم موافقة المجلس التنفيذي على القرض.

الجدول 1

المشروعات الجارية أو المقررة: التمويل المقدم من الصندوق والتمويل المشترك (بملايين الدولارات الأمريكية)

المشروع الجاري	تمويل من الصندوق		التمويل المشترك		نسبة التمويل المشترك
	الوطني	الدولي	الوطني	الدولي	
برنامج إدارة المياه والتربة	6.07		3.23	1.69	
برنامج دعم الحد من الهشاشة في مناطق صيد الأسماك الساحلية	10.11		2.87	0.35	
المجموع	16.18		6.10	2.04	0.5:1 (0.37 وطني+0.13 دولي)

41- وستكون هناك حاجة إلى تمويل مشترك إضافي من صناديق المناخ والجهات المانحة الثنائية لتحقيق هدف التمويل المشترك البالغ 1.77:1، وسيتم توفير 0.84 منه من مصادر محلية (ومنها الحكومة)، و0.93 من مصادر دولية.

باء - الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية

42- من المتوقع تعبئة تمويل في شكل منح للاستفادة من الأنشطة غير الإقراضية، مثل الشراكات أو حوار

¹¹ صُمم في إطار تدخلات الصندوق وتُنفذ في تدخلات تدعمها جهات فاعلة أخرى.

السياسات والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما سيواصل الصندوق تعزيز خدمات وزارة الزراعة والمياه والصيد والثروة الحيوانية وموارد الثروة السمكية (على سبيل المثال، من خلال دعم مكتب إدارة البرامج ودائرة مصائد الأسماك)، والوزارات التقنية الأخرى مثل وزارة شؤون المرأة والأسرة، والمجالس الإقليمية من خلال توفير المعدات والتدريب وإعداد قواعد البيانات.

جيم - الشراكات الاستراتيجية الرئيسية واستراتيجية التنسيق

43- سيتم الحفاظ على الشراكات وتعزيزها وتوسيع نطاقها في مجالات التدخل الرئيسية، على أساس المزاي النسبية للشركاء وإمكانات تعزيز تأثيرات وأثار الأنشطة الجارية. وستمنح الأولوية للشراكات الاستراتيجية التي سيتم إنشاؤها مع جهات التمويل المشترك المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى الصندوق، بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين الآخرين في القطاع الريفي، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على إطار فعال للمشاورات في هذه المجالات، وتحسين التنسيق والمواءمة للتدخلات في القطاع الريفي بشكل عام، من أجل تحسين كفاءة الاستثمارات.

44- وسيستفيد الصندوق من أوجه التكامل مع الشركاء التقنيين والماليين الآخرين أو الجهات الفاعلة لتحسين فعالية المشروعات الجارية (برنامج دعم الحد من الهشاشة في مناطق صيد الأسماك الساحلية وبرنامج إدارة المياه والتربة)، وتعظيم أثرها، ودعم حوار السياسات واستكمال عملية توسيع النطاق التي قامت بها هذه المؤسسة. وقد تم تطوير أوجه تآزر قوية مع: (1) البنك الدولي في تجميع بعض الموارد البشرية والمادية، في إطار برنامج إدارة المياه والتربة ومشروع التنمية الريفية وتعبئة المياه؛ (2) برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة القضاء على التمييز العنصري ووكالة التنمية الاجتماعية الجيبوتية التي ستسهم في برنامج دعم الحد من الهشاشة في مناطق صيد الأسماك الساحلية عن طريق إقامة شراكات في مجالات التدريب التقني ورصد حالة الموارد الطبيعية ودعم أشغال التنمية المجتمعية والتوعية التغذوية. وهناك أوجه تكامل قائمة مع برامج الاتحاد الأوروبي والمصرف الأفريقي للتنمية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية في مجالات القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وتعبئة المياه في المناطق الريفية. وستستمر هذه الشراكات، ولا سيما مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، في إطار البرنامج القطري الجديد، من أجل تنفيذ الأنشطة وتحسين الحوار وتنسيق التدخلات.

45- وترتبط تدخلات الصندوق بثلاث من الأولويات الاستراتيجية الأربع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2018-2022)، وهي: (1) النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والحد من الفقر؛ (2) تعزيز الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية الشاملة؛ (3) بناء القدرة على الصمود وتعزيز التنمية الإقليمية المنصفة. وستستمر الشراكات الجارية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي) لتنفيذ بعض أنشطة برنامج دعم الحد من الهشاشة في مناطق صيد الأسماك الساحلية وبرنامج إدارة المياه والتربة وتطويرها لتنماشى مع برمجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من ناحية ولاستكشاف الشراكات المحتملة مع برنامج الأمم المتحدة للمياه، لتوفير منتدى للمناقشة حول مسائل إدارة المياه وتعزيز خطة الحوار بشأن السياسات في جيبوتي.

دال - مشاركة المستفيدين والشفافية

46- سيتم تطبيق النهج التشاركي على المستوى المحلي لتعبئة سكان الريف بشكل أكثر فعالية وتيسير الملكية المجتمعية للمشروعات الإنمائية والاستثمارية وإدارتها بشكل جيد. وبالإضافة إلى ذلك ستركز أنشطة البرنامج القطري جغرافيا وموضوعيا من خلال نهج من أسفل إلى أعلى وتعزيز أوجه التآزر من أجل ضمان مشاركة أوسع نطاقا. وستؤدي مشاركة النساء والشباب إلى تحسين الاستهداف والأثر وضمان استدامة التدخلات. وسيركز تنسيق التدخلات على تحسين التخطيط، الذي سيتطلب مشاركة أكبر من المجالس الإقليمية والمستفيدين لتجهيزهم وتمكينهم فيما يتعلق برصد الإجراءات وتولي المسؤولية عنها، واستدامة المشروعات.

47- وسوف يسعى الصندوق والحكومة إلى إثبات لأصحاب المصلحة توافر ترتيبات الإدارة الملائمة، وبشكل أكثر دقة من خلال الإشراف على الموارد المالية المتاحة لتنفيذ المشروعات وإدارتها بشكل مناسب.¹² وستشكل المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فضلا عن الدروس المستفادة من تنفيذ المشروعات التي يمولها الصندوق أساسا للالتزام بالتسيير الرشيد والشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

48- وبشجع الصندوق نشر المعلومات المالية المتعلقة بالمشروعات لتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة. وينبغي تشجيع الحكومة على نشر تقاريرها بشأن مراجعة حسابات المشروعات. ووفقا لسياسته بشأن نشر الوثائق، سينشر الصندوق، حسب الاقتضاء، تقارير مراجعة حسابات المشروعات. ولن ينشر الصندوق علنا توصيات مراجعي الحسابات.

هـ - طرائق إدارة البرنامج

49- ستكون إدارة المشروعات تحت رعاية وزارة الزراعة والمياه والصيد والثروة الحيوانية وموارد الثروة السمكية، وهي المسؤولة عن القطاع الريفي بأكمله وتتبعها مكاتب في مختلف المناطق. وفي ضوء الدروس المستفادة، ستنفذ المشروعات وحدات إدارة المشروع التي تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية. وستشهد إدارة المشروعات إلى اللجان الوطنية والإقليمية وستتولى وزارة الزراعة والمياه والصيد والثروة الحيوانية وموارد الثروة السمكية والصندوق المسؤولية المشتركة عن الإشراف.

واو - الرصد والتقييم

50- ستستند عملية الرصد والتقييم إلى إطار للنتائج يشمل مؤشرات الأثر المباشر القابلة للقياس، والتي تتعلق بتحقيق الأهداف المحددة. وسوف تقوم جميع المشروعات بإعداد تقارير عن مؤشرات لإطار نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية فيما يتعلق بالآثار المباشرة والنتائج. وسيتم وضع خطة ملائمة للرصد والتقييم عند بدء كل مشروع. وبناء على نموذج المشروعات المنجزة أو الجارية في جيبوتي وفي البلدان المجاورة،

¹² وفقا للبند 1 (ج) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على الصندوق أن يضع الترتيبات الكفيلة بضمان قصر استخدام أية مبالغ مقدمة لتمويل على الأغراض التي يقدم لها ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للبند 3.9 من المادة التاسعة من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية، يجب أن تخضع الحسابات المتعلقة بالمشروعات للمراجعة على أساس المعايير المقبولة.

سيتم تحديد منهجية لجمع البيانات (بما في ذلك استقصاء أساسي والتوزيع الجغرافي المرجعي للاستثمارات). وسيتم تعيين موظفي الرصد والتقييم وتدريبهم على نظام المعلومات المعمول به لرصد أنشطة المشروعات ونتائجها على جميع المستويات. وستعقد اجتماعات سنوية بشأن استعراض نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتقييم التقدم المحرز وتحديد الدروس المستفادة والتوصيات لتحسين أداء البرنامج القطري. وعند الانتهاء من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في عام 2024، سيتم إجراء استعراض.

سابعاً - إدارة المخاطر

الجدول 2

المخاطر وتدابير تخفيف الأثر

المخاطر	تصنيف المخاطر	تدابير التخفيف
السياسية/المتعلقة بالتسيير	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> التغلب على مشكلة إعادة تنظيم المؤسسات الحكومية والموظفين من خلال تعزيز المؤسسات المعنية بالمشروعات والتنسيق مع الدوائر على المستوى الوطني.
الاقتصادية الكلية	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> التغلب على مشكلة الدين القومي عن طريق جمع الجهات المانحة التي لديها نفس اهتمامات الصندوق لتتعرف بشكل أفضل على المشروعات وزيادة فرص التمويل المشترك.
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> دعم وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة للقطاع الريفي والزراعي. دعم الحوار بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية.
القدرات المؤسسية	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> إبرام اتفاقيات شراكة بين الإدارات والمشروعات التقنية. الإشراف المشترك (وحدة إدارة المشروع/الإدارات التقنية) على أنشطة وإنجازات المشروعات. توظيف فرق المشروع بعد اختبار وتجديد العقود بناء على تقييمات الأداء السنوية. توفير التدريب والدعم الشخصي لموظفي المشروع.
الحافظة	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> تحسين أدوات وآليات الرصد والتقييم وإدارة المعرفة.
الائتمانية - الإدارة المالية	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز قدرات وحدات إدارة المشروع والشركاء في المشروعات في مجال التخطيط والإدارة الائتمانية، وتعزيز أوجه التآزر مع وحدات إدارة المشروعات التي تنشئها الجهات المانحة الأخرى.
البيئية والمناخية	كبيرة	<ul style="list-style-type: none"> توعية السكان وتدريبهم على حفظ الموارد الطبيعية وتجديدها من خلال تدابير مصممة خصيصاً للغرض. تحسين استخدام المياه السطحية وتسربها في التربة. تدابير الإدارة المستدامة للأراضي والمراعي والموارد الساحلية.
الاجتماعية	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> التدريب والمشاركة المجتمعية في تخطيط وإدارة الاستثمار الريفي.
المخاطر الأخرى الخاصة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية: - الاستثمارات والخدمات المحدودة في المناطق الريفية - التضخم/انخفاض قيمة العملة/الديون	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> دعم تصميم وتنفيذ سياسات التنمية، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى. مشاركة السلطات التقليدية والإقليمية في تخطيط ورصد تنفيذ التنمية الريفية. دعم تحسين الظروف المعيشية والدخول في المناطق الريفية. تحسين إمكانية الوصول إلى الأنشطة الاقتصادية المربحة والمتنوعة.
المخاطر العامة	متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> سوف تضمن تجربة الصندوق في البلد، والمشروعات التي يمولها ويشارك في تمويلها، والدروس المستفادة من المشروعات المنجزة أو الجارية، والعلاقات الراسخة مع أصحاب المصلحة على مختلف مستويات صنع القرار التشغيل تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بشكل سلس.

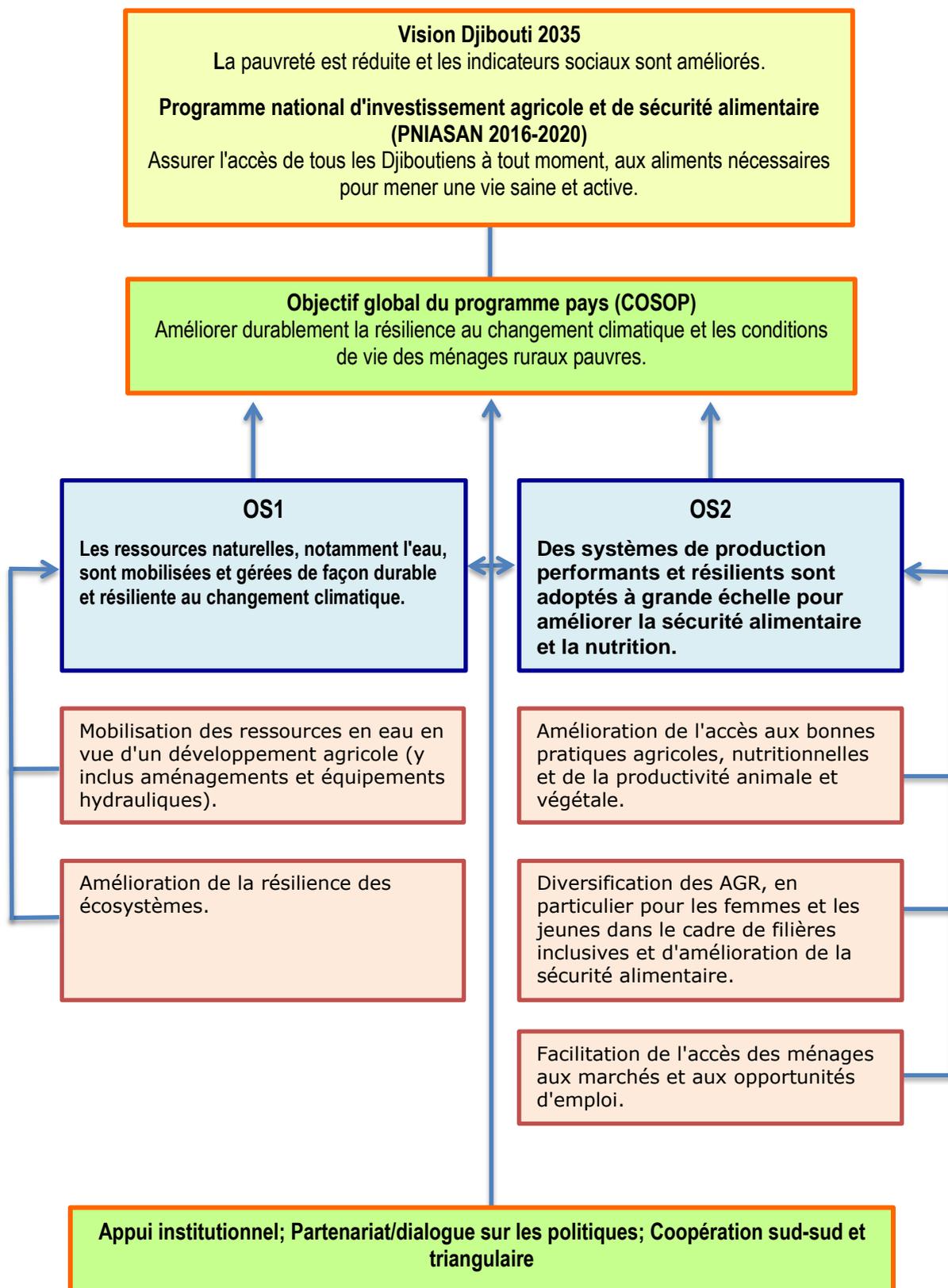
Cadre de gestion des résultats du COSOP

Conformité à la stratégie de pays	Résultats liés au PNUAD et aux ODD associés	Principaux Résultats du COSOP			
	Résultats liés au PNUAD et aux ODD associés	Objectifs stratégiques	Activités de prêt et hors prêt pendant la période du COSOP	Indicateurs d'effet	Indicateurs d'étape
<p>Vision Djibouti 2035 Priorités PNIASAN (2016 - 2020)</p> <ul style="list-style-type: none"> • Développement hydro-agricole. • Sécurité alimentaire durable • Sécurité alimentaire durable. • Appui aux groupes vulnérables 		<p>Objectif global: Améliorer durablement la résilience au changement climatique et les conditions de vie des ménages ruraux pauvres ODD 1 et ODD 2 PNUAD 1</p>		<ul style="list-style-type: none"> • 34 000 ménages bénéficiaires des produits ou services des projets financés par le FIDA. • 50% des ménages appuyés indiquent avoir amélioré leur capital productif. • 60% des ménages appuyés indiquent avoir augmenté leurs revenus. • 40% des ménages appuyés indiquent avoir un régime alimentaire diversifié. 	
	<p>Gestion durable des ressources hydrauliques et environnementaux</p> <p>ODD 6, et ODD 13 PNUAD 2 et PNUAD 4</p>	<p>1. Les ressources naturelles, notamment l'eau, sont mobilisées et gérées de façon durable et résiliente au changement climatique.</p>	<p>Mobilisation des eaux pour les besoins humains et agricoles</p> <p>Aménagement des parcours pastoraux pour le renouvellement des ressources naturelles (régénération et densification du couvert végétal)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • 70% des ménages appuyés ont un accès sécurisé à l'eau. • 50% des ménages ruraux* indiquent avoir accès à des parcours bénéficiant d'aménagements améliorant durablement le renouvellement des ressources naturelles. 	<p>Nombre et maillage des infrastructures hydrauliques créés habilités.</p> <p>Capacité totale de stockage/distribution d'eau pour l'usage humain et agricole installée.</p> <p>Nombre de Comités de gestion des aménagements ou d'Associations d'usagers de l'eau créés/fonctionnels.</p> <p>Nombre d'hectares ayant bénéficié d'aménagements.</p> <p>Taux de représentation des femmes et des jeunes dans les comités de gestion et associations.</p>
	<p>Amélioration des systèmes de production et des revenus: ODD 3, ODD 5 et ODD 10; PNUAD 1 et PNUAD 2</p>	<p>2. Des systèmes de production performants et résilients sont adoptés à grande échelle pour améliorer la sécurité alimentaire et la nutrition.</p>	<p>Renforcement des capacités en vue d'améliorer les pratiques agricoles</p>	<ul style="list-style-type: none"> • 40% des producteurs* (pasteurs, agropasteurs, pêcheurs) indiquent avoir adopté des pratiques performantes et résilientes. 	<p>Nombre de producteurs* formés ou ayant accès aux facteurs de production.</p>

			Sensibilisation communautaires et renforcement des capacités en vue d'améliorer les pratiques nutritionnelles	<ul style="list-style-type: none"> 35% des femmes déclarent une amélioration de la qualité de leur régime alimentaire. 	Nombre de personnes* formées sur le plan thématique, technique, organisationnel et commercial.
			Appui aux activités génératrices de revenus en vue de la diversification et mise à profit des nouvelles opportunités économiques offertes aux ménages et l'accès aux marchés	<ul style="list-style-type: none"> 35% des personnes* indiquent avoir diversifié leurs activités socio-économiques. 	Nombre de coopératives ou groupements dédiés à des activités productives créés/renforcés.
				<ul style="list-style-type: none"> 30% des personnes* indiquent avoir amélioré leur avenir socio- professionnel. 	Nombre d'installations de commercialisation, transformation et stockage construites/réhabilitées.
				<ul style="list-style-type: none"> 45% des personnes* indiquent avoir un accès facilité au marché ou à un emploi 	Taux de représentation des femmes et des jeunes dans les comités de gestion d'activités économiques
	Partenariat et dialogue sur les politiques renforcés ODD 13.2		Activités hors prêt: <ul style="list-style-type: none"> Appui au dialogue politique la mise en œuvre de stratégies sous-sectorielles. Capitalisation et partage de savoirs développés dans le cadre des interventions antérieures. Echanges Sud-Sud sur la gestion efficiente et durable des ressources naturelles. 	<ul style="list-style-type: none"> Nombre de produits de connaissances liés aux politiques terminés (lois, règlements, politiques ou stratégies existants ou nouveaux proposés pour approbation, ratification ou amendement aux décideurs). Une plate-forme sectorielle pour le développement rural / l'agriculture multipartite fonctionnelle et durable 	Nombre de produits des savoirs pertinents par rapport aux politiques menées créés (nouvelles lois, politiques ou stratégies existantes ou proposées pour adoption, ratification ou modification par le législateur) Fonctionnement et développement rural durable multipartenaires des plateformes du secteur agricole appuyées

* Données à désagréger par homme, femme et jeunes

NB: Des données de référence précises n'étant pas disponibles, elles devront être établies au démarrage de chaque projet.

Théorie du changement

- L'OS1 vise à mieux gérer et utiliser les ressources naturelles représentant la base des activités de production, de transformation et de commercialisation par les ménages ruraux. La disponibilité sécurisée de l'eau pour les besoins humains et agricoles reste un préalable indispensable au maintien des populations dans les zones rurales et représente une porte d'entrée pour améliorer la résilience des populations rurales. Le résultat 1 vise à assurer la disponibilité de l'eau pour les besoins de base sans rupture tout au long de l'année. Il s'agira de combiner la mobilisation des eaux de surface et des eaux souterraines en complétant et réalisant un maillage judicieux de différents aménagements (citernes, retenues d'excavation, barrages, puits, forages et adduction d'eau à partir de forage à haut débit pour les besoins domestiques). La gestion sociale de l'eau représentera un volet incontournable pour garantir la pérennité des investissements. Le résultat 2 vise à améliorer la résilience des écosystèmes face au changement climatique à travers divers aménagements de conservation des eaux et des sols (CES) qui améliorent en particulier l'infiltration des eaux de surface, de défense et restauration des sols (DRS), de protection d'aires naturelles et de mesures de régénération assistée des ressources naturelles. La planification et la mise en œuvre des différents aménagements associeront les usagers par l'emploi d'instruments de concertation et de planification locale, utilisés avec succès dans les interventions passées ou en cours.
- L'OS2 tend à améliorer l'accès des ménages ruraux à des systèmes de production et des opportunités économiques et d'amélioration de la sécurité alimentaire et de la nutrition. Le résultat 1 se concentre sur les systèmes de production de base des ménages concernés en cherchant à en améliorer les performances par l'adoption de bonnes pratiques dans l'élevage, l'agriculture ou la pêche. Le résultat 2 se focalise sur la diversification des activités économiques et des revenus, en particulier pour les femmes et les jeunes en organisant les producteurs, développant de nouveaux savoirs faire et de nouveaux produits en liaison avec la demande. La combinaison des résultats 1 et 2 vise également à améliorer la sécurité alimentaire des ménages. Le résultat 3 portera sur l'amélioration de l'accès des ménages: (i) aux marchés grâce à l'organisation commerciale des producteurs autour de filières porteuses, de développement de circuits et d'infrastructures de mise en marché et mesures de désenclavement des zones les plus reculées; et (ii) aux opportunités d'emploi grâce à des formations spécialisées.

Scénarios de transition

Tableau 1

Projections des principales variables macroéconomiques et démographiques^a

Scénario	Base ¹³	Elevée	Faible
Croissance moyenne du PIB (2016- 2021)	6.6%	7.0%	6.0%
PIB par habitant (US\$)	1927.6 (2017)		
Dette publique (en % du PIB) (2018- 2021)	85.3	>87.1	<83
Debt service to revenue ratio (2016-2021)	21.6	30.8	13.3
Taux d'inflation (%) (2016-2021)	3.0%	3%	3%
Population rurale	215,102 (2017) Situation actuelle 225,079 (2021) Taux de croissance annuel: 1.14%		
Climat de l'investissement pour les entreprises rurales ^b	<ul style="list-style-type: none"> 4/6 Djibouti has made significant reforms opting to improve the doing business environment. This includes the creation of a one stop shop for business start-ups, improvements in property registration and strengthening access to credit by broadening the scope of assets that can be used as collateral. It has also provided measures to protect minority investors, enforce contracts and resolve insolvency. These interventions aim to create new dynamics in the country, shifting away from the public sector to private initiatives and job creation. In 2010, the process of opening a business took 172 days in total compared to 52 days in 2018¹⁴. 		
Vulnérabilité aux chocs ^c	<ul style="list-style-type: none"> 3/6 despite favourable economic and development outlooks, Djibouti continues to be vulnerable to external shock. This comes as a reflection of the high debt the country is facing. Also, Djibouti's economy could be influenced in the medium term by the peace agreement between Ethiopia and Eritrea once Ethiopia gets access to the Eritrean ports. Djibouti still suffers from high unemployment rates, a less diversified economy, and is vulnerable to climate change; factors that can further destabilize the regional geopolitical situation faced with crises. 		

1. Trois scénarios hypothétiques de transition sont considérés pour analyse dans le cadre de la mise en œuvre du COSOP:
 - **Scénario 1 : Poursuite de la tendance actuelle** : L'amélioration des activités économiques se poursuit avec un renforcement des exportations et un remboursement régulier des dettes. Les risques de sécurité sont modérés et maîtrisés. Dans ce scénario - le plus probable - Djibouti reste dans la catégorie des Pays à revenu intermédiaire - Tranche basse (LMIC) et l'allocation PBAS reste à peu près la même (environ 6 M USD) avec une augmentation régulière liée à l'amélioration de la gestion et des taux de décaissement du portefeuille.
 - **Scénario 2 : Dégradation économique sévère** : sous la pression de dettes non-remboursées, de conflits régionaux et de sécheresses croissantes, la situation sécuritaire s'aggrave, la cohésion sociale explose et les activités économiques sont réduites avec une inflation croissante. Dans ce scénario, le risque de perdre au moins une allocation PBAS est élevé. Les nouveaux projets potentiels seront toujours axés sur le soutien direct à la production et sécurité alimentaire de base.

¹³ <https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/pdf/2017/dsacr1787.pdf>

<https://data.worldbank.org/>

http://country.eiu.com/FileHandler.ashx?issue_id=1477625131&mode=pdf

¹⁴ <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/10/31/doing-business-2019-djibouti-jumps-55-ranks>

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2019AEO/AEO_2019-EN.pdf

- **Scénario 3 : Amélioration sensible du contexte national** : la situation dans la région s'améliore, les investissements augmentent et l'économie est en plein essor; le taux d'emploi des jeunes s'améliore et l'inflation est maîtrisée. Djibouti aura besoin d'un soutien supplémentaire pour accompagner cette dynamique, particulièrement en zones rurales. Dans ce contexte, Djibouti sera prêt à emprunter davantage et le FIDA peut augmenter sensiblement son soutien financier au pays.
2. Les futurs programmes du FIDA seront adaptés aux scénarios détaillés ci-dessus. Le scénario 1 implique de continuer à soutenir les projets déjà approuvés, y compris les activités immatérielles telles que le dialogue politique et le renforcement des institutions. Le scénario 2 peut impliquer de ne prendre en charge que les activités immatérielles. Le scénario 3 peut impliquer de poursuivre et d'augmenter le nombre d'activités de mise à l'échelle et éventuellement d'entreprendre davantage de projets.

Questions relatives au secteur agricole et aux zones rurales

Caractéristiques du secteur agricole

1. Compte tenu d'un contexte climatique relativement défavorable, l'agriculture joue un rôle modeste dans l'économie du pays et contribue faiblement à l'économie nationale (2,2% du PIB¹⁵).
2. La production végétale est peu développée, du fait du manque d'eau, de la salinité des sols et des limitations en terre arable. Pour une superficie cultivable potentielle de 120 000 ha, le pays ne dispose que d'environ 10 000 hectares de terres arables, dont seulement 1 000 sont cultivés le long des oueds. Djibouti compte près de 1 600 exploitations agricoles employant au total environ 3 600 personnes. La surface moyenne des exploitations est d'un demi-hectare¹⁶. La production agricole est avant tout familiale et de subsistance, et de type oasisien. Elle couvre environ 10% des besoins nationaux en fruits et légumes. La faiblesse des rendements est principalement due à la pauvreté des sols, à la rareté et la salinité de l'eau, et à l'inadaptation des techniques culturelles pratiquées.
3. Le secteur de l'élevage reste dominé par le pastoralisme. En effet plus de 80% de la population rurale (environ 161 600 personnes) est constituée de nomades qui pratiquent un élevage extensif transhumant sur environ près de 2 millions ha de parcours collectifs, du Nord et du Sud du pays. L'élevage nomade, qui représente 90% des activités du secteur rural, est essentiellement caractérisé par une mobilité aléatoire en fonction des pluies et des pâturages. L'élevage sédentaire est pratiqué autour des centres urbains et des points d'eau. L'élevage représente 75% du PIB agricole avec un cheptel recensé en 1978 de 550 000 caprins, 410 000 ovins, 50 000 camelins et 40 000 bovins, avec une moyenne relativement importante de 0,5 unité de bétail tropical (UBT) par habitant.
4. La pêche est pratiquée de façon artisanale, sur une côte maritime longue de 372 km, employant environ 1 000 personnes. La surface des eaux du plateau continental exploitable pour la pêche est de 2 280 km². Les ressources halieutiques sont estimées à 47 000 tonnes toutes espèces confondues et leur exploitation durable peut contribuer aux efforts de réduction de la pauvreté. La pisciculture et l'aquaculture ne sont pas pratiquées en dépit des conditions propices à l'élevage de certaines espèces. La production halieutique est d'environ 1 000 tonnes par an.
5. La faiblesse de cette production est principalement due à plusieurs facteurs: (i) insuffisance des infrastructures et équipements de conservation, de transformation et de commercialisation; (ii) défaillance du réseau de distribution; (iii) mauvaise organisation des acteurs impliqués dans le secteur; (iv) insuffisance de formation; et (v) manque de financement¹⁷.
6. **Monde rural et résilience aux conditions d'aridité.** Les communautés rurales ont développé depuis longtemps des systèmes socio-économiques fondés sur la pratique de la transhumance, leur permettant d'exploiter les pâturages en fonction des saisons. Malgré leur flexibilité – qui permet d'exploiter durablement des écosystèmes marqués par une forte aridité et une relative rareté des ressources fourragères, et de résister à des situations de sécheresse – ces systèmes sont menacés par la dégradation progressive des ressources naturelles. Le manque de points d'eau est l'une des contraintes majeures à la mobilité des animaux, en limitant l'accès à tous les espaces naturels de pâturage: certains endroits sont ainsi

¹⁵ The World Bank, World Development Indicators, 2017.

¹⁶ Seconde communication nationale de la République de Djibouti à la Convention des Nations Unies sur les changements climatiques, 2013.

¹⁷ Programme national de sécurité alimentaire – PNSA; Plan d'action 2012-2017.

soumis au surpâturage alors que d'autres présentent une faible exploitation des ressources herbacées et arbustives. L'essentiel des troupeaux est aujourd'hui constitué de caprins et de camelins, le nombre de bovins et d'ovins s'est effondré avec les années de sécheresse¹⁸. La pratique de petites parcelles maraîchères et fourragères ainsi que la plantation d'arbres commencent, grâce aux interventions de projets, à se diffuser.

7. **Contraintes principales.** Les principales contraintes du secteur rural et agricole sont: (i) le contexte climatique et pédo-hydrologique peu favorable aux activités agricoles; (ii) les faibles investissements socio-économiques dans le secteur; (iii) la rudesse de la vie en milieu rural et la difficulté d'accès aux services de base et aux services agricoles; (iv) de très faibles opportunités de diversification des activités non-agricoles.

Environnement institutionnel

8. **Le Ministère de l'agriculture, de l'eau, de la pêche, de l'élevage et des ressources halieutiques (MAEPE-RH)** est en charge de la mise en œuvre des politiques sectorielles de l'eau et du développement en milieu rural (Loi n° 200/an/07/5^{ème} L - 2007). Il a pour attribution: la production animale; le contrôle vétérinaire et alimentaire; la production halieutique; la production végétale et l'amélioration du couvert végétal; les études et l'exploitation des ressources en eau; la conception et la construction d'ouvrages hydrauliques de surface ainsi que les pistes d'accès aux ouvrages; la préparation et contrôle de la politique de l'assainissement.
9. Le MAEPE-RH s'appuie sur des Services centraux rattachés au Cabinet du Ministre et sur 6 directions générales placées sous l'autorité du Secrétaire général: (i) Direction de l'agriculture et des forêts; (ii) Direction de l'élevage et des services vétérinaires; (iii) Direction de la pêche; (iv) Direction des ressources hydrauliques; (v) Direction des grands travaux; et (vi) Direction administrative et financière. Les ressources des Directions techniques sont réduites, tant sur le plan humain que matériel, et ont par conséquent de grandes difficultés à remplir leurs missions.
10. **Services déconcentrés.** Le MAEPE-RH est représenté au niveau régional par les sous-directions régionales qui sont constituées de deux subdivisions: (i) Subdivision eau (maintenance des ouvrages et appui à la gestion des points d'eau); (ii) Subdivision développement rural et sécurité alimentaire (élevage et agriculture). Le personnel et les moyens d'intervention de sous-directions régionales sont particulièrement limités, elles ne disposent quasiment pas d'agents de terrain pouvant assurer l'encadrement des producteurs.
11. **Conseil régional.** Au niveau de chaque Conseil régional il existe un Comité de coordination du développement régional (CCDR), en charge de coordonner l'ensemble des initiatives de développement entreprises sur le territoire régional. Le CCDR regroupe les représentants de l'ensemble des acteurs institutionnels locaux (Préfecture, Conseil régional, les services techniques déconcentrés, les structures associatives, le secteur privé). Dans le cadre du processus de décentralisation en cours, l'agriculture, l'élevage, l'eau (à l'exception des forages) ainsi que la gestion de l'environnement entrent dans la compétence de gestion administrative et financière du Conseil régional. Le transfert de compétences du niveau national au niveau régional est en cours et les capacités techniques et financières des Conseils régionaux restent très limitées encore.

¹⁸ Il n'existe pas de données récentes précises, aucun recensement n'a été fait depuis celui de 1978.

Étude de contexte PESEC

Gestion des ressources naturelles et adaptation au changement climatique: généralités, politiques nationales et stratégies d'intervention du FIDA

I. Introduction

1. Objectifs de l'étude SECAP

1. Les objectifs de l'étude SECAP sont définis comme suit:
 - évaluer les défis environnementaux et climatiques et leurs impacts sur le développement agricole et la pauvreté rurale et d'indiquer les zones les plus vulnérables;
 - identifier les liens clés entre pauvreté rurale, environnement et changement climatique;
 - identifier les défis pour renforcer la résilience du monde rural dans un contexte de changements climatiques et de dégradation des ressources naturelles;
 - évaluer la réponse du pays et les stratégies d'adaptation pour renforcer la résilience des populations les plus vulnérables;
 - formuler des recommandations sur les actions prioritaires, les opportunités d'investissements sur la base des leçons apprises du FIDA et des autres partenaires, pour soutenir les efforts de développement rural en faveur de la durabilité de l'environnement et du développement intelligible du point de vue climatique.
2. Les résultats escomptés sont: (i) une analyse situationnelle de l'état de l'environnement et les changements climatiques, les tendances; (ii) une évaluation des défis environnementaux et climatiques et leur impact social économique et institutionnel en lien avec l'agriculture et la sécurité alimentaire et la nutrition; (iii) l'identification de liens avec d'autres politiques, stratégies et plans sectoriels; et (iv) des mesures spécifiques pour optimiser l'adaptation au changement climatique, la gestion de l'environnement et l'utilisation durable des ressources naturelles. Cette contribution vient en appui au programme-pays du FIDA pour renforcer la capacité d'adaptation des secteurs du développement agricole et rural dans le pays.

2. Approche et méthodologie

Approche et méthodologie

3. Le FIDA a réuni une équipe pour préparer cette note préparatoire suivant la méthodologie suivante: (i) l'examen des plans, des programmes, des stratégies et des plans d'action du Gouvernement de la République de Djibouti traitant de l'environnement et des effets des changements climatiques, ainsi que du développement rural; (ii) des échanges avec les représentants des principaux ministères concernés par le milieu rural; (iii) des organisations publiques concernées; (iv) des rencontres avec les principaux partenaires techniques et financiers (PTF) impliqués dans le secteur rural; et (v) des réunions avec les équipes des projets du FIDA actives sur le terrain.

Description de la consultation des détenteurs d'enjeux

4. La Mission a eu, entre le 1^{er} et le 8 juillet 2018, de nombreuses rencontres et des séances de travail avec les hauts cadres des différents ministères et institutions

publiques, les partenaires techniques et financiers (PTF), des organisations et des projets intervenant dans le secteur rural. De façon récapitulée, elle a rencontré :

- **Les principaux ministères concernés par le milieu rural:** (i) le MAEPE-RH, en particulier le Secrétaire général et les Directions de l'hydraulique rurale (DHR), des grands travaux (DGT) de la pêche (DP) et du Bureau de gestion des projets (BGP); (ii) le MFF; (iii) du Ministère délégué à la décentralisation; (iv) le Secrétariat d'Etat à l'action sociale; (v) la Direction du financement extérieur (DFE) du Ministère de l'économie et des finances, chargé de l'industrie et de la planification (MEFI); (vi) la Direction de la dette publique (DPP) du Ministère du Budget; (vii) la Direction de l'environnement et du développement durable (DEDD) du Ministère de l'environnement.
- **Des organisations publiques:** (i) le Centre d'études et de recherche pour le développement (CERD); (ii) l'Agence djiboutienne de développement social (ADDS); (iii) la Direction de la statistique et des études démographiques (DISED).
- **Les principaux partenaires techniques et financiers (PTF) impliqués dans le secteur rural:** (i) la Banque mondiale; (ii) la Banque africaine de développement (BAD); (iii) la Banque islamique de développement (BIsD); (iii) la Délégation de l'Union européenne; (iv) l'Agence française de développement (AFD); (v) l'Agence japonaise de coopération internationale (JICA); (vi) le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD); (vii) l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO); (viii) le Programme alimentaire mondial (PAM).
- Les équipes des projets PRAREV et PROGRES pour analyser les acquis et approfondir les leçons apprises, capitalisées lors des interventions antérieures.

II. Caractéristiques du paysage et questions principales (sociales, environnementales et climatiques)

1. Contexte socio-culturel et économique

5. Djibouti est un pays de la Corne de l'Afrique, situé sur la côte ouest du débouché méridional de la mer Rouge. Il est limitrophe de la Somalie, de l'Éthiopie, de l'Érythrée et du Yémen. Pour une superficie totale de un peu plus que 23 000 km², la population djiboutienne est d'environ 900 000 habitants. Le pays est doté d'un climat tropical de type semi-désertique caractérisé par des catastrophes naturelles récurrentes et de longues périodes de sécheresses. Les ressources naturelles, dont la ressource en eau, sont très faibles et soumis aux effets du changement climatique. Le pays dépend entièrement des importations pour satisfaire ses besoins vivriers. Cette situation rend le pays très sensible aux perturbations externes liées aux fluctuations du prix des denrées alimentaires et des produits pétroliers, ainsi que des catastrophes naturelles (inondations, sécheresses).
6. **Economie.** La stratégie nationale de développement économique intitulée *Vision Djibouti 2035*, vise à transformer Djibouti en un pays à revenu intermédiaire et en un hub commercial pour l'ensemble de l'Afrique de l'Est. Djibouti développe à cette fin ses infrastructures de transports et de services publics pour tirer parti de son emplacement stratégique et d'accueil de bases militaires. Les investissements directs étrangers (IDE) proviennent principalement de Chine et des pays du Golfe, et visent les secteurs à forte intensité capitaliste. Ces IDE s'inscrivent dans la stratégie de long terme des autorités visant à faire de Djibouti une plateforme régionale de services commerciaux, logistiques et financiers. Le vaste programme d'investissements est surtout financé par l'emprunt extérieur, ce qui a fait passer la

- dette extérieure publique de 50 à 85 % du PIB en deux ans¹⁹. Cette situation expose le pays à un risque élevé de surendettement.
7. Les atouts de Djibouti sont importants et on peut citer notamment²⁰: (i) sa localisation géostratégique du pays, dans le golfe d'Aden, au carrefour d'importants corridors maritimes pour le commerce de marchandises et de produits pétroliers; (ii) La présence des contingents et bases militaires, un marché potentiel non encore exploité par des entreprises locales; (iii) des infrastructures portuaires de pointe; (iv) des ressources géothermiques pour la production d'électricité; (v) des ressources minières et halieutiques encore peu exploitées (tel que le sel du Lac Assal).
 8. Le pays doit cependant affronter de grands défis, dont: (i) une pauvreté et un chômage persistants; (ii) une faible diversification de l'économie; (iii) une faible capacité institutionnelle; (iv) un déficit énergétique handicapant notamment le développement du secteur privé; (v) un déficit de ressources hydriques limitant l'accès à l'eau potable ainsi que le développement des activités agricoles; et (vi) une insécurité alimentaire chronique qui touche plus de 31% de la population.
 9. **Pauvreté rurale et insécurité alimentaire.** Malgré une croissance remarquable, 4 % par an en moyenne ces dix dernières années, la pauvreté et le chômage demeurent élevés et généralisés. Près de 41 % de la population vit dans la pauvreté, 23 % dans l'extrême pauvreté, et le taux de chômage atteint 39 %²¹. L'espérance de vie à la naissance de 54 ans et le taux de malnutrition infantile est de 26%.
 10. Selon le PNSA les quatre dimensions de l'insécurité alimentaire sont présentes à Djibouti, à savoir: (i) des disponibilités globales insuffisantes; (ii) l'irrégularité des approvisionnements; (iii) l'accessibilité physique (zones enclavées) et l'accessibilité économique (la pauvreté concerne 40% de la population); (iv) la dimension nutritionnelle qui présente un grave déficit chez les enfants.
 11. Les causes de l'insécurité alimentaire identifiées dans le PNSA, sont essentiellement: (i) la pauvreté, qui est la cause majeure de l'insécurité alimentaire et de la vulnérabilité au niveau des ménages; (ii) la faiblesse de la redistribution qui ne permet pas de réduire l'insécurité alimentaire; et (iii) la difficulté d'accès aux services sociaux de base, qui contribue également à l'insécurité alimentaire.
 12. L'insécurité alimentaire conduit ainsi à: (i) une accentuation des migrations vers la capitale; (ii) une aggravation de la dégradation des ressources naturelles qui participent à un équilibre très fragile; et (iii) un accroissement de la vulnérabilité aux chocs et une réduction de la capacité des ménages à faire face aux crises conjoncturelles²².
 13. **Genre.** Les ménages sont constitués en moyenne de 6 personnes et le sexe ratio relativement équilibré entre homme et femme. La République de Djibouti a adopté en 2002 la Stratégie nationale d'intégration de la femme dans le développement (SNIFD) suivi du Schéma directeur pour la période 2009-2013. Une Politique Nationale du genre adoptée ultérieurement constitue désormais le cadre d'intervention de tous les acteurs en matière de genre. Si le genre n'est pas un facteur important dans la pauvreté (le taux d'extrême pauvreté s'établit à 21 %

¹⁹ Rapport du FMI No. 17/87.

²⁰ BAD.

²¹ Rapport du FMI No. 17/87.

²² PNSA, Plan d'action 2012-2017.

dans tous les ménages, qu'ils soient dirigés par une femme ou par un homme) l'inégalité hommes-femmes reste prononcée: seules 29 % des femmes âgées de 15 à 64 ans participent au marché du travail contre 54 % des hommes. Cette inégalité est confirmée par les dernières statistiques. Ainsi, sur un échantillon de 9 806 emplois nouveaux créés en 2013 les femmes représentent 19% et les hommes 81%²³.

14. **Agriculture.** Fortement limité par les conditions climatiques le secteur agricole ne contribue qu'à 2,2% du PIB (Banque mondiale, 2017). Pour une superficie cultivable potentielle de 120 000 ha le pays ne dispose que d'environ 10 000 hectares de terres arables, dont seulement 1 000 sont cultivés le long des oueds. Djibouti compte près de 1.600 exploitations agricoles employant au total autour de 3 600 personnes. La surface moyenne des exploitations est d'un demi-hectare²⁴.
15. La production agricole est avant tout familiale et de subsistance, et de type oasien. Elle couvre environ 10% des besoins nationaux en fruits et légumes. La faiblesse des rendements est principalement due à la pauvreté des sols, à la rareté et la salinité de l'eau, et à l'inadaptation des techniques culturelles pratiquées. Toutefois, en intégrant correctement l'élevage et en renforçant les capacités les communautés pastorales les plus touchées par la désertification, le modèle oasien pourrait être une réponse à la crise du pastoralisme²⁵.
16. **Elevage.** Le secteur de l'élevage reste dominé par le pastoralisme. En effet plus de 80% de la population rurale (environ 161 600 personnes) est constituée de nomades qui pratiquent un élevage extensif transhumant sur environ près de 2 millions ha de parcours collectifs, du Nord et du Sud du pays. L'élevage nomade, qui représente 90% des activités du secteur rural, est essentiellement caractérisé par une mobilité aléatoire en fonction des pluies et des pâturages. L'élevage sédentaire est pratiqué autour des centres urbains et des points d'eau. L'élevage représente 75% du PIB agricole avec un cheptel recensé en 1978 de 550 000 caprins, 410 000 ovins, 50 000 camelins et 40 000 bovins, avec une moyenne relativement importante de 0,5 unité de bétail tropical (UBT) par habitant.
17. Les communautés pastorales ont développé des systèmes pastoraux fondés sur la transhumance et leur permettant d'exploiter les différents écosystèmes en fonction des saisons. Cependant ce système est aujourd'hui menacé par la dégradation des parcours, la dégradation des ressources naturelles ainsi que par la sécheresse. Le manque d'eau est un facteur limitant pour une exploitation rationnelle des terres de parcours. Le développement de l'élevage a été handicapé ces dernières années par les épizooties, notamment la fièvre de la Vallée du Rift, qui ont décimé une partie du cheptel des pays de la Corne de l'Afrique. L'embargo frappant les animaux importés de la sous-région a contribué à la chute des exportations de têtes de bétail vers les pays de la péninsule arabique. La République de Djibouti a récemment construit un centre régional d'exportation de bétail vers les pays de la péninsule arabique. Ce centre régional est destiné à la certification à grande échelle de l'origine et de la santé du bétail destiné à l'exportation et comprend des équipements de marquage, des lieux de quarantaine et des services vétérinaires.
18. **Pêche.** La pêche est pratiquée de façon artisanale, sur une côte maritime longue de 372 km, employant environ 1 000 personnes. La surface des eaux du plateau

²³ Programme d'investissement du Programme détaillé de développement de l'agriculture africaine.

²⁴ Seconde communication Nationale de la République de Djibouti à la Convention des Nations Unies sur les changements climatiques, 2013.

²⁵ Idem.

continental exploitable pour la pêche est de 2 280 km². Les ressources halieutiques sont estimées à 47 000 tonnes toutes espèces confondues et leur exploitation durable peut contribuer aux efforts de réduction de la pauvreté. La pisciculture et l'aquaculture ne sont pas pratiquées en dépit des conditions propices à l'élevage de certaines espèces. La production halieutique est d'environ 1 000 tonnes par an.

19. La faiblesse de cette production est principalement due à plusieurs facteurs: (i) insuffisance des infrastructures et équipements de conservation, de transformation et de commercialisation; (ii) défaillance du réseau de distribution; (iii) mauvaise organisation des acteurs impliqués dans le secteur; (iv) insuffisance de formation; et (v) manque de financement²⁶. Les exportations ne dépassent guère 20 tonnes en moyenne, principalement vers l'Éthiopie et les pays du Golfe. La consommation stagne avec une consommation moyenne annuelle de 1,5 kg par habitant. Afin de se conformer aux normes sanitaires prescrites par les pays importateurs, la République de Djibouti a décidé d'élaborer des textes réglementaires tenant compte des normes sanitaires internationales et de construire un laboratoire d'hygiène alimentaire. Un port de pêche a été créé en 1999, puis mis en concession en 2004 à une société privée.
20. **Insécurité alimentaire.** Pays en déficit alimentaire chronique et permanent, Djibouti est totalement dépendant des importations pour couvrir ses besoins alimentaires et est donc hautement vulnérable aux chocs. Pauvreté et déficit alimentaire sont exacerbés par la présence de migrants des pays limitrophes qui accentuent la pression sur un marché du travail déjà limité et sur les ressources naturelles. Les quatre dimensions de l'insécurité alimentaire sont donc bien présentes: (i) disponibilités globales insuffisantes par ailleurs marquées par une forte dépendance des importations; (ii) irrégularité des approvisionnements (instabilité des marchés internationaux; et chocs conjoncturels); (iii) accessibilité physique précaire pour certaines fractions de la population (zones enclavées, nomadisme,..) et économique au niveau des ménages; et (iv) dimension nutritionnelle présentant une dégradation significative, notamment chez les enfants (retard de croissance) et les femmes (émaciation)²⁷.

2. Ressources naturelles et leur gestion

21. **Relief.** Essentiellement d'origine volcanique, le relief du territoire djiboutien abrite un phénomène géologique exceptionnel sous la forme d'un rift (le rift d'Assal) à la jonction des plaques d'Ethiopie, d'Arabie et de Somalie. L'activité de ce rift qui s'est formé depuis une trentaine de millions d'années avec l'activité tectonique associée à l'écartement des plaques, entraîne des manifestations sismiques fréquentes mais modérées. Le relief est caractérisé par une succession de massifs, de plateaux et de plaines. Le territoire est surtout constitué de terres arides couvertes de steppes arbustives éparses et ne recelant que peu de ressources naturelles ou minérales valorisables. L'altitude varie de 155 m en dessous du niveau de la mer avec le lac Assal à 2 021 m au mont Moussa Ali, point culminant du pays (PANE, 2000). Les dépressions argilo-limoneuses d'origine tectonique sont plus ou moins imperméables. Les dépressions lacustres présentent des perméabilités accentuées. A l'Est de la ligne Mont Moussa Ali-Lac Assal domine un relief tourmenté à plus de 1 000 m d'altitude, formé de crêtes et de lames aiguës longeant de profonds ravins. L'Ouest de cette ligne se compose de plaines et de dépressions où le

²⁶ Programme national de sécurité alimentaire – PNSA; Plan d'action 2012-2017.

²⁷ Programme d'investissement du Programme détaillé de développement de l'agriculture africaine (PDDAA- Djibouti), 2014.

paysage est marqué par une importante fracturation NW-SE. Un troisième ensemble comprend les plaines littorales d'Obock au nord du pays et de Djibouti au sud.

22. **Végétation.** La superficie totale de terres boisées (biomasse ligneuse) est de 70 000 ha dont 22 000 sont occupées par les formations forestières et 48 000 ha par des formations steppiques, arborées et arbustives. La végétation clairsemée est constituée d'arbustes ou buissons épineux xérophytes (*Acacia flava*, *Acacia Nilotica*, *Prosopis*, *Euphorbia godana*, etc.) et également des *Balanites aegyptiaca* et des Capparidaceae (*Cadaba spp.*, *Capparis spp.*, *Maerua spp.*, etc.). Les zones les plus favorisées sont les rives des oueds tapissés d'épineux, d'acacias, de tamaris et de jujubiers. Les îles Musha et Maskali, et certains points de la côte, sont peuplés de palétuviers. On trouve des palmiers-doums dans la partie ouest de la plaine du Hanlé, au pied des Gamarré, sur le pourtour de la plaine de Gagadé. Ces palmiers sont utilisés pour fabriquer des récipients et des nattes.
23. Djibouti présente des récifs coralliens bien conservés, du fait de la rareté des plongeurs (jardins de coraux de l'île de Moucha et des îles des Sept Frères). Les populations utilisent les zones boisées pour le pâturage, pour répondre à leurs besoins en bois de chauffage et en charbon de bois, ainsi que la construction. Cependant ces deux facteurs mettent à nu les sols et favorisent l'érosion hydrique de plus en plus forte lors des crues. La régression de la couverture végétale aggrave les phénomènes des érosions hydriques et éoliennes. Le phénomène est particulièrement intense au niveau de l'unique forêt de montagne du pays (le Day). Le surpâturage, résultat de la sédentarisation des pasteurs, entraîne la dégradation des terres de parcours et des ressources naturelles.
24. **Sol.** Les sols sont généralement pauvres en matières organiques, peu évolués, peu épais et caillouteux, exception faite des terres alluvionnaires dans les zones d'accumulation. Les formations basaltiques dominent l'ouest sous forme fissurée. Les rhyolithes (miocène) occupent l'est du pays. Des formations gréseuses et calcaires (Jurassique/Crétacé) se rencontrent au sud-est d'Ali Sabieh. Dans les plaines intérieures et les dépressions endoréiques, les matériaux transportés par les oueds ont une texture plus fine, limono argileuse. Les terres cultivables ne représentent que 0,25% de la superficie du pays (PANE, 2000).
25. **Hydrographie.** Les ressources en eau renouvelables sont estimées à 300 millions de m³/an. Le réseau hydrographique est formé uniquement par des cours d'eau à écoulement temporaire appelés "oueds". Les débits sont généralement faibles, et le taux exact des précipitations qui sont susceptibles de s'infiltrer et de recharger les nappes peu profondes (sédiments des oueds) ou profondes (aquifères basaltiques) est incertain et ne peut être précisé qu'à travers des études spécifiques à chaque bassin versant. Deux aquifères continus existent à Djibouti, l'un avec le lac Assal pour niveau de base, l'autre entre Djibouti-ville et Loyada. Ailleurs, on trouve des nappes discontinues et des nappes alluviales. La recharge des nappes repose essentiellement sur l'infiltration des eaux de crue dans les oueds. Environ 95% des besoins en eau sont assurés par les ressources en eau souterraines. Sauf pour les eaux au nord-ouest du pays, l'utilisation des eaux souterraines pour l'irrigation pose des problèmes de salinité, même dans les nappes alluviales. En revanche, il est possible d'utiliser l'eau des sous-écoulements dans les oueds dont les bassins versants sont grands et où les crues sont régulières²⁸.

²⁸ FAO, L'irrigation en Afrique en chiffres – Enquête AQUASTAT 2005.

26. **Faune.** Les ressources fauniques sont constituées des mammifères (gazelle de Pelzeln, gazelle girafe (gazelle de Waller), gazelle de Soemmerring, singes hamadryas, hyènes, chacal commun, genettes (*Genetta genetta*) Dik-dik, lièvre d'Abyssinie, daman des rochers, phacochère, porc-épic); de l'avifaune (autruche dans les dépressions des plateaux basaltiques et dans les plaines du Hanlé et des Bardes, l'outarde arabe, le secrétaire (*Sagittarius serpentarius*), le martin pêcheur, l'ombrette, les flamants roses, l'ibis et de nombreux limicoles dans les zones marécageuses); reptiles (lézards, serpents et tortues adaptés aux conditions des pays secs). Cette faune reste fortement menacée par la pression du pâturage, la multiplication des zones de sédentarisation, la forte régression de la végétation (pâturage, coupe de bois, érosion, etc.) et le braconnage²⁹.
27. **Climat.** Le suivi climatologique ne peut être assuré à Djibouti du fait de la fermeture de la plupart des stations météorologiques en 1978. Les données de précipitations sont, quant à elles, recueillies de façon ponctuelle. Djibouti est doté d'un climat tropical de type semi-aride, à l'exception des régions montagneuses situées au Nord du Golfe de Tadjourah, caractérisé par des températures oscillant de 23°C en janvier et 39°C en août et une évaporation élevée toute l'année ainsi que par des précipitations faibles et irrégulières atteignant à peine une moyenne annuelle de 130 mm. Le pays est également soumis à des catastrophes naturelles récurrentes et de longues périodes de sécheresses. Les terres cultivables, les ressources naturelles sont soumises à de fortes pressions engendrées par des ressources en eau très faibles et par le changement climatique.
28. Le climat est marqué par deux saisons distinctes. La saison fraîche (octobre-avril) est caractérisée par des températures douces oscillant entre 22°C et 30°C, une humidité relativement élevée et des vents marins. Avec des températures élevées fluctuant entre 30°C et 40°C, des pluies de la période chaude et un vent de sable violent, chaud et sec (khamsin), la saison chaude et sèche est comprise entre juin et septembre. Les périodes de mai à juin et septembre à octobre sont les plus sèches et marquent une saison de transition avec des vents variables. Ces précipitations sont normalement comprises entre 50 mm et 215 mm et ne dépassent guère une moyenne annuelle de 150 mm³⁰.

3. Défis environnementaux

29. Les dernières études sur l'évolution récente du climat à Djibouti³¹ permettent de dégager certaines tendances significatives pour cerner les contraintes environnementales auxquelles doit faire face la République de Djibouti.

Température

30. L'analyse des séries temporelles des indices de température pour la période 1966-2011 (cf. figure 1) indique clairement une tendance au réchauffement pour Djibouti. Ainsi la température moyenne a augmenté de 1,24°C au cours de la période 1966-2011, et la température moyenne pour la période 2001-2011 était de 0.66°C supérieure à température moyenne pour la période 1971-2000.
31. Il est également constaté que, concernant les événements extrêmes, les vagues de chaleur caractérisées par des températures maximales quotidiennes $\geq 45^\circ\text{C}$ sont devenues 15 fois plus fréquentes que dans le passé (par comparaison des périodes

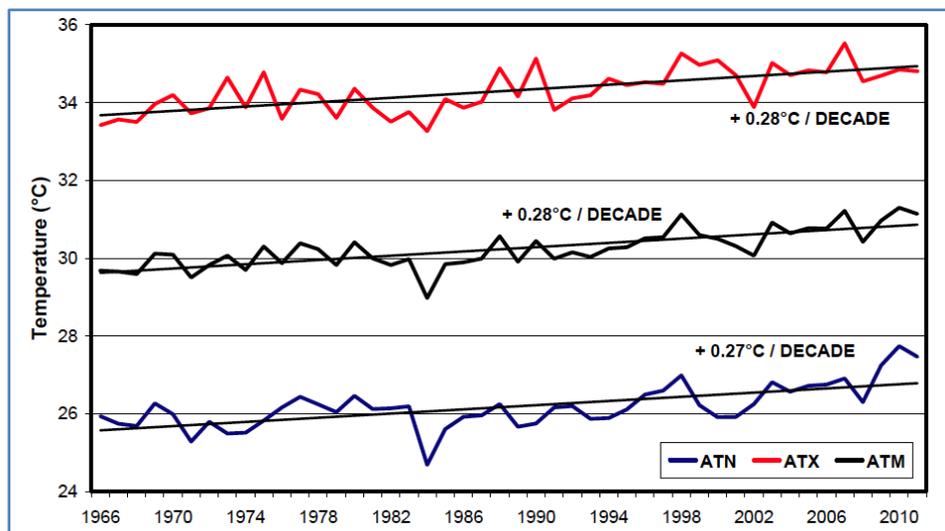
²⁹ Stratégie et Plan d'action pour la mise en œuvre de la Grande muraille verte à Djibouti (SGMVD), mars 2011.

³⁰ Seconde communication nationale.

³¹ Pierre Ozer and Ayan Mahamoud, "Recent Extreme Precipitation and Temperature Changes in Djibouti City (1966-2011)," *Journal of Climatology*, vol. 2013, Article ID 928501, 8 pages, 2013. <https://doi.org/10.1155/2013/928501>

1966-75 et 2002-2011) tandis que les nuits extrêmement froides (<18.7°C) ont presque disparu.

Figure 1 : Evolution et tendances des températures annuelles minimum, maximum et moyennes (ATN, ATX et ATM) de la région de Djibouti .³²

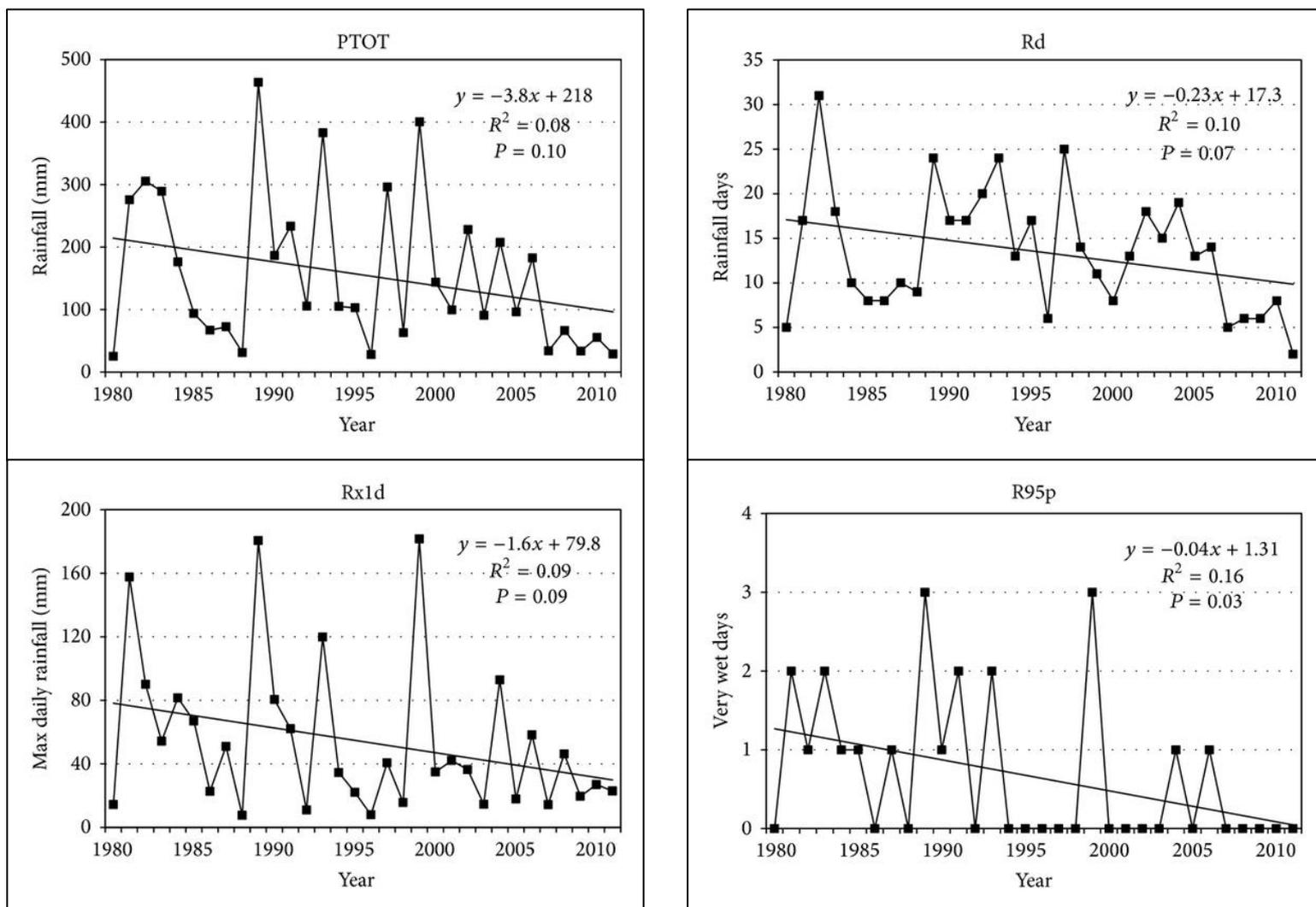


Précipitations

32. Les séries temporelles des différents indices de précipitation (figure 2 ci-dessous) montrent que tous les indices ont diminué, y compris les précipitations annuelles, le total annuel de jours humides et la fréquence de jours très humides.

³² Op. cité

Figure 2 : Evolution et tendances des indices PTOT, Rd, Rx1d et R95p à Djibouti (1980-2011)



Légende- *PTOT* : Total annuel des précipitations ; *Rd* : Total annuel of de jours humides (précipitations \geq 1mm) ; *Rx1d* : Précipitation maximum en un jour dans l'année ; *R95p* : nombre de total de jours où les précipitations sont \geq au 95ème centile de 1981-2010

33. D'autres analyses portant sur la période 1901-2015 indiquent par ailleurs une diminution significative des précipitations enregistrée pour les mois d'avril à juillet, et une augmentation significative des précipitations enregistrée pour les mois de janvier et d'octobre.³³
34. Les principales contraintes écologiques auxquelles Djibouti doit faire face, et qui découlent notamment de l'évolution du climat, sont principalement:
 - Un **processus rapide de désertification** imputable à la **variabilité plus grande du climat, l'augmentation de la température, des sécheresses plus fréquentes**, la faiblesse des précipitations conjuguée à des sols pauvres, ainsi que l'augmentation de la fréquence d'événements extrêmes tels que les inondations. Le facteur de désertification le plus important est d'ordre anthropique en raison du surpâturage, du délaissement des règles traditionnelles de mise en défens et des effets de la pauvreté en zone rurale.

³³http://sdwebx.worldbank.org/climateportal/countryprofile/home.cfm?page=country_profile&CCode=DJI&ThisTab=Climat eBaseline

La dégradation des écosystèmes qui en découlent affectent les populations rurales et réduisent les terres agricoles et de parcours.

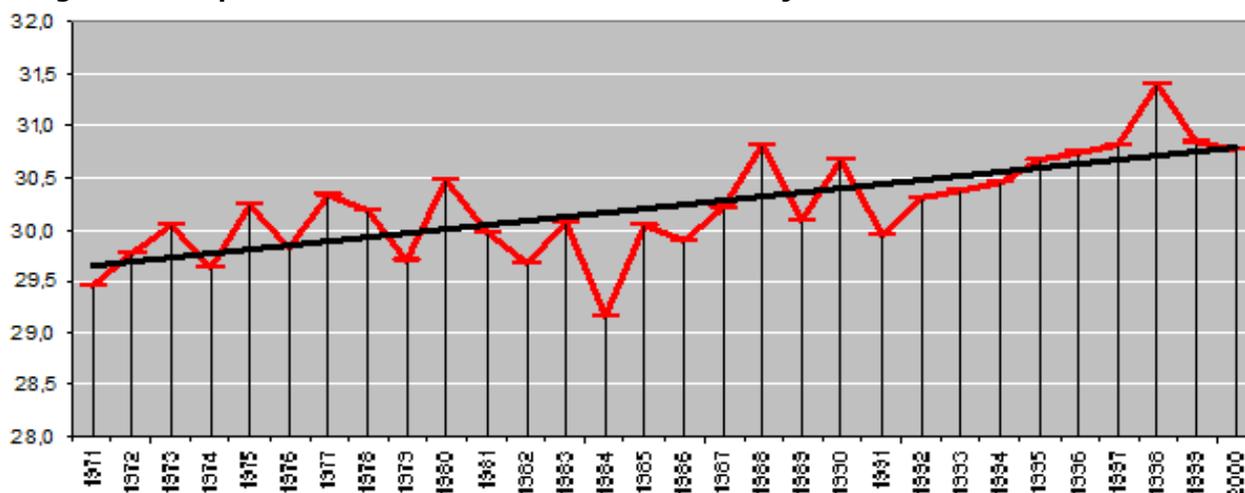
- Une **exploitation des nappes phréatiques** avec une recharge incertaine des nappes d'eau souterraines et l'intrusion de l'eau de mer contribuent à augmenter le taux de salinité et à favoriser l'apparition d'eaux saumâtres.
 - Le **développement urbain accéléré de la zone côtière**, qui regroupe l'essentiel de la population et des activités socio-économiques du pays, entraîne une dégradation de l'environnement au niveau de la gestion des ressources en eau, la préservation de la biodiversité marine (récifs coralliens et mangroves), les ressources halieutiques et les mammifères marins. Les pressions des activités portuaires en plein essor se font également ressentir sur la bande littorale par le passage fréquent des navires, sous forme de pollutions par les hydrocarbures.
 - La **réduction de la biodiversité** en raison de la destruction et de la dégradation des habitats par les activités humaines: surpâturage, déboisement, tourisme mal géré, commerce des espèces endémiques.
- Pression anthropique sur les forêts pour le bois de chauffe.**

4. Les scénarii de changements climatiques et les options d'adaptation et d'atténuation

Scénarii climatiques projetés

35. Les rapports officiels de la République de Djibouti relatifs au changement climatique³⁴, ont fait le choix du scénario central IS92a du GIEC pour le changement global de la température et du niveau marin "comme scénario d'émissions de GES entre 1990 et 2050"³⁵. Pour les représentations géographiques des changements climatiques, trois modèles ont été choisis, CSIRO-TR (régime tendant vers la sécheresse et correspondant au cas le plus sec), BMRC-EQ (régime sans changement et correspondant au cas le plus froid) et HADCM2 (régime tendant vers l'humidité et correspondant au cas le plus chaud) pour SCENGEN.
36. Les scénarii climatiques établis considèrent que les variations des moyennes annuelles de températures en République de Djibouti seraient positives et comprises entre 0,6 et 2,4°C, et que les changements des moyennes annuelles des précipitations à Djibouti varieraient dans une fourchette de -10,9 % et 17,1 % (figure ci-dessous).

Figure 4: Température de 1971 à 2000 à la station de Djibouti aéroport



³⁴ 1^{ère} Communication Nationale, 2006 ; 2^{nde} Communication Nationale, 2014 ; Contribution Prévue Déterminée au niveau National de la République de Djibouti, août 2015

³⁵ Seconde Communication Nationale

37. Dans son rapport sur sa contribution à l'atteinte des ODD de 2030 en matière de lutte contre le réchauffement climatique la République de Djibouti a également évalué le coût économique annuel des dommages encourus à cause du changement climatique³⁶.

Tableau 1 : Changement climatique, coût annuel des dommages selon les différents scénarios

Coût annuel des dommages	2010-2060
Scénario +2°C hors catastrophes naturelles	5 milliards USD
Scénario +4/5°C hors catastrophes naturelles	9 milliards USD
Scénario de crue décennale (T=10.000)	65 millions USD

Source : modèle PAGE et modèle FUND

38. La fourchette est très large, allant de 5 milliards USD à 65 milliards USD selon les scénarii optimiste ou pessimiste.
39. Selon ces hypothèses:
- Le réchauffement futur de la surface de la mer augmentera le stress subi par les récifs coralliens et accroîtra la fréquence des maladies marines (Profil côtier, juin 2005);
 - à la suite d'une élévation du niveau de la mer, beaucoup de zones côtières devront faire face à une multiplication des inondations, à une intensification de l'érosion, à la disparition de zones humides et de mangroves, ces dernières subissant le stress de taux de salinité de plus en plus élevés;
 - les populations fauniques subiront des pertes et les superficies des forêts seront réduites par les phénomènes de sécheresses récurrentes et de désertification.
40. Les conséquences sur les secteurs clés (ressources en eaux, agriculture et forêts, élevage, zones côtières, écosystèmes marins) sont détaillées dans le tableau ci-dessous, à partir du PANA, informations confirmées par la Seconde communication nationale.

Tableau 2: Vulnérabilité des secteurs aux changements climatiques

Secteur	Vulnérabilité aigue
Ressources en eau	<p>Les eaux de surface Modification de la fréquence des crues (de 4 à 5/ans) causant des dégâts Augmentation des crues exceptionnelles 1989, 1994, 2004 (Ambouli) Variation du régime des eaux de ruissellements</p> <p>Les eaux souterraines Modification de la recharge des nappes qui s'amenuise Nappe de Djibouti qui se réduit considérablement, entraînant une augmentation de sa salinité</p>
Agriculture et forêts	<p>Sécheresse <i>Agriculture</i> Tariissement des nappes d'eau utilisées pour l'irrigation Augmentation de la teneur en sels des sols et de l'eau d'irrigation Baisse des rendements Abandon de la terre due à l'érosion hydrique ou la salinité <i>Formations forestières</i> Régression des surfaces couvertes Disparition progressive des espèces endémiques intéressantes</p>

³⁶ CPDN, 2015

Secteur	Vulnérabilité aigue
	<p>Surpâturages des parcours Problème de l'envahissement du <i>Prosopis sp.</i> qui progresse très rapidement et empiète sur les superficies cultivées en concurrençant les autres arbres et arbustes locaux (plaine côtière de Djibouti, de Tadjourah, les plaines de Hanle et de Gobaad)</p> <p>Inondations Destruction des exploitations près des lits d'oueds Ensablements ou envasements des puits Destruction des cultures et des infrastructures Multiplication des parasites et des insectes (chenilles, champignons, criquets) Pressions anthropiques sur les forêts pour les bois de chauffe et de construction</p>
Elevage	<p>Dégradation des parcours Concentration du bétail autour des points d'eau Diminution de la productivité du bétail Faible résistance du bétail aux maladies</p>
Zones côtières	<p>Destruction des infrastructures économiques Destruction des habitats et des biotopes Perte de vies humaines</p>
Ecosystèmes marins	<p>Dégradation des récifs coralliens Régression des zones de mangroves Modification des stocks des ressources halieutiques</p>

Mesures prises par la République de Djibouti pour l'adaptation au changement climatique

41. La République de Djibouti a pris diverses mesures d'adaptation aux changements climatiques. Sur le plan international, Djibouti a adhéré aux conventions internationales relatives à l'environnement et au changement climatique (notamment la Convention cadre des Nations Unies sur les changements climatiques, la Convention des Nations Unies sur la lutte contre la désertification, la Convention des Nations Unies sur la diversité biologique). Sur le plan institutionnel le Ministère chargé de l'environnement assure l'élaboration, la coordination et la mise en œuvre de la politique nationale d'adaptation aux changements climatiques, et vise à l'intégration des changements climatiques dans les plans, stratégies et politiques nationales. Il est également chargé du suivi des projets mis en œuvre dans le cadre du PANA.
42. En termes de projets de terrain le Gouvernement djiboutien, dans le document portant "Contribution prévue déterminée au niveau national de la République de Djibouti (CPDN)"³⁷, a détaillé les mesures prises et envisagées pour faire face au défi des changements climatiques. Ces mesures comprennent des mesures d'adaptation et des mesures d'atténuation.
43. En matière d'adaptation les priorités nationales ont été identifiées à l'horizon 2035 et se déclinent en plusieurs stratégies. Plusieurs objectifs sont visés, principalement:
 - la réduction de la vulnérabilité aux sécheresses;
 - la protection contre l'augmentation du niveau moyen des mers;
 - le développement de l'accès à l'eau;
 - la protection de la biodiversité;
 - le renforcement de la résilience des populations rurales.

³⁷ Contribution prévue déterminée au niveau national de la République de Djibouti (CPND), août 2015

44. Les principaux projets d'adaptation aux changements climatiques déjà financés sont présentés dans le tableau ci-dessous.

Tableau 3: Mesures d'adaptation déjà financées³⁸

Projet	Financement
Projet de l'Alliance mondiale contre le changement climatique	Donateurs AMCC
Programme d'appui à la réduction de la vulnérabilité dans les zones de pêche côtière (PRAREV-Pêche)	FIDA
Mise en œuvre des interventions prioritaires du PANA pour renforcer la résilience dans les zones côtières les plus vulnérables de Djibouti	PNUE
Usine innovante de dessalement alimentée par énergies renouvelables à Djibouti	Union européenne
Programme de gestion des eaux et des sols (PROGRES)	FIDA
Projet de développement rural communautaire et de mobilisation des eaux (PRODERMO)	Banque mondiale
Programme de résilience à la sécheresse et de développement durable dans les pays de la corne de l'Afrique (PRSD-CA)	Banque africaine de développement
Share eau potable: Amélioration de l'accès à l'eau potable	Union européenne
Projet d'adduction d'eau entre Djibouti et l'Ethiopie	République de Djibouti
Développement des périmètres agropastoraux comme une stratégie d'adaptation au changement climatique pour les communautés rurales pauvres de Djibouti	PNUD
Soutien à l'adaptation au changement climatique des communautés rurales en régions montagneuses	PNUD
Projet de sécurisation des systèmes pastoraux – PSSP/SHARE (2014)	Union européenne
Mise en place de projets solaires pilotes pour lutter contre la pauvreté	République de Djibouti
Mise en œuvre de technologies d'adaptation dans les écosystèmes fragiles des plaines de Tadjourah et Hanle	PNUE
Projet d'appui à la résilience des populations rurales	Fonds européen de développement
Plan stratégique d'assainissement individuel dans la région de Dikhil	Banque mondiale et UNICEF

45. Il est à noter que, selon la CPND, les projets en cours de mise en œuvre représentent un budget de près de 100 millions d'euros, soit 12% du montant total

³⁸ Idem

qu'il serait nécessaire d'investir pour l'adaptation dans le cas d'un scénario climatique +2°C, et seulement 7,5% dans le cas du scénario +4°C.

46. Les efforts du Gouvernement de Djibouti en matière d'atténuation ont permis le financement de plusieurs projets listés dans le tableau ci-dessous.

Tableau 4: Mesures d'atténuation financées

Projet	Financement
1ère ligne d'Interconnexion électrique avec l'Éthiopie	65 millions USD financés à 95% par la BAD et à 5% par la République de Djibouti.
Eoliennes onshores	Projet financé par des investisseurs privés en partenariat avec la République de Djibouti.
Usine photovoltaïque	Projet financé par des investisseurs privés en partenariat avec la République de Djibouti.
Pompe géothermique	Projet d'Assal financé par un groupement de bailleurs de fonds piloté par la Banque mondiale à hauteur de 31 millions USD. Autres projets financés par des investisseurs privés en partenariat avec la République de Djibouti.
Nouvelle ligne ferroviaire	Projet financé par des investisseurs privés chinois
Projet sur l'efficacité énergétique de 10 bâtiments	PNUD
Réduction de la consommation énergétique des bâtiments publics	République de Djibouti.
Projet de l'Alliance mondiale contre le changement climatique + (2014-2020)	Union européenne

5. Environnement institutionnel, législatif et réglementaire

Environnement institutionnel

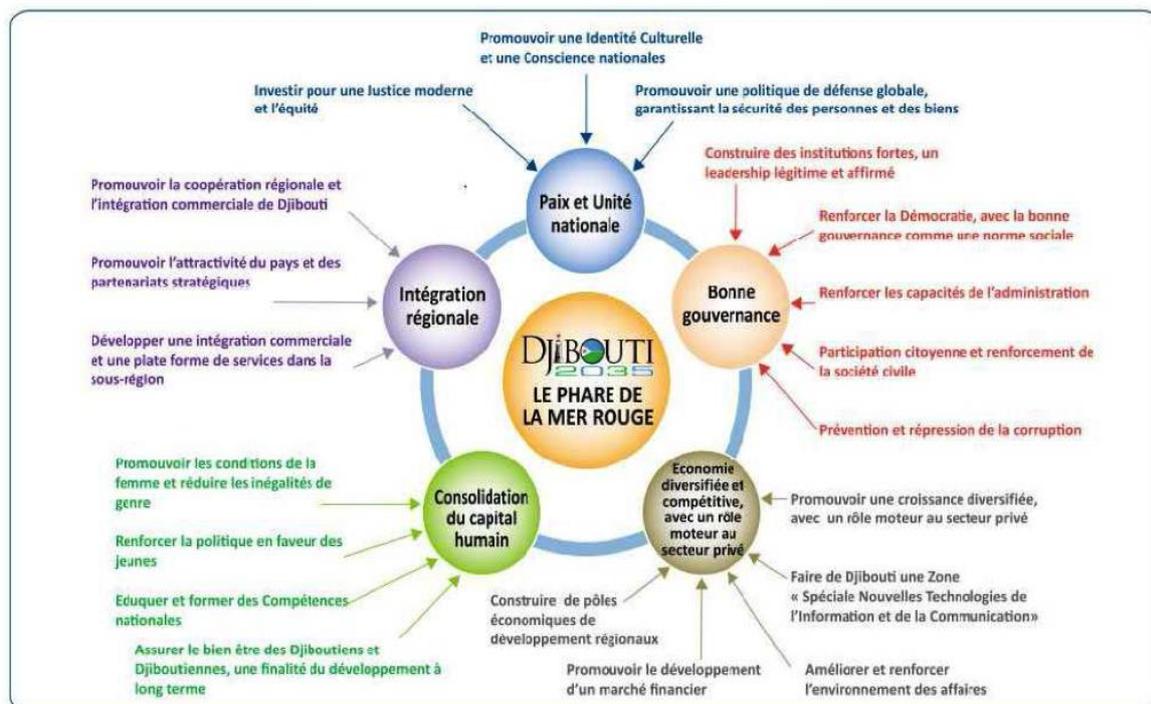
47. Sur le plan institutionnel le **Ministère de l'agriculture, de l'eau, de la pêche, de l'élevage et des ressources halieutiques (MAEPE-RH)** est responsable de la mise en œuvre de la politique de l'eau, du développement rural et de la pêche. Le MAEPE-RH est en charge de la mise en œuvre des politiques sectorielles de l'eau et du développement en milieu rural (loi n° 200/an/07/5^{ème}). Il a pour attribution: la production animale; le contrôle vétérinaire et alimentaire; la production halieutique; la production végétale et l'amélioration du couvert végétal; les études et l'exploitation des ressources en eau; la conception et la construction d'ouvrages hydrauliques de surface ainsi que les pistes d'accès aux ouvrages; la préparation et contrôle de la politique de l'assainissement.
48. Le MAEPE-RH s'appuie sur des Services centraux rattachés au Cabinet du Ministre et sur 6 directions générales placées sous l'autorité du Secrétaire général: (i) Direction de l'agriculture et des forêts; (ii) Direction de l'élevage et des services vétérinaires; (iii) Direction de la pêche; (iv) Direction des ressources hydrauliques; (v) Direction des grands travaux; et (vi) Direction administrative et financière. Les ressources des Directions techniques sont souvent réduites au strict minimum (tant sur le plan humain que matériel) et ont par conséquent de grandes difficultés à remplir leurs missions.
49. Le MAEPE-RH est doté de **services déconcentrés** au niveau des régions mais Le personnel et les moyens d'intervention des sous-directions régionales sont limités, ce qui ne permet pas à ces sous-directions d'assurer l'encadrement des producteurs/pasteurs.

50. **L'Office national des eaux et l'assainissement de Djibouti (ONEAD)**, qui gère les ouvrages hydrauliques alimentant les principales zones urbaines, est placé sous la tutelle du MAEPE-RH.
51. **Le Ministère de l'habitat, de l'urbanisme et de l'environnement** est en charge de la mise en œuvre de la politique nationale environnementale et climatique. La coordination interministérielle sur les questions de l'environnement et du changement climatique reste toutefois très faible. Le pays dispose depuis 2012 d'une **Agence nationale de la météorologie** qui exploite depuis 40 stations automatiques pluviométriques. Les données historiques sont incomplètes pour l'intérieur du pays, seul l'aéroport de Djibouti disposant d'une longue série.
52. Dans le cadre de la décentralisation la République de Djibouti a mis en place des **Conseils régionaux**. Chaque Conseil est doté d'un **Comité de coordination du développement régional (CCDR)**, chargé de la coordination de l'ensemble des initiatives de développement entreprises sur le territoire régional. Le CCDR regroupe les représentants de des acteurs institutionnels locaux (Préfecture, Conseil régional, les services techniques déconcentrés, les structures associatives, le secteur privé). Dans le cadre du processus de décentralisation en cours, l'agriculture, l'élevage, l'eau (à l'exception des forages) ainsi que la gestion de l'environnement entrent dans la compétence de gestion administrative et financière du Conseil régional. Mais le Conseil Régional souffre de moyens humains et financiers limités ainsi qu'un transfert de compétences non encore achevé.
53. Le **secteur privé** comprend des bureaux d'études et des entreprises locales caractérisées par un déficit en compétences techniques et d'organisation. Il en va de même pour le mouvement associatif qui joue un rôle limité à cause du manque de disponibilités de ressources humaines qualifiées.
54. **Au plan régional Djibouti** fait partie de l'**Autorité intergouvernementale sur le développement (IGAD)** qui met en œuvre des projets pilotes concernant la gestion transfrontalière des pâturages dans une optique de protection des paysages et de la biodiversité, et également dans des projets plus spécifiques sur les aspects fonciers.

Environnement législatif et réglementaire

55. La nouvelle politique du gouvernement djiboutien pour les années à venir est développée dans le document "Djibouti Vision 2035" et sa stratégie d'opérationnalisation dénommée "Stratégie de croissance accélérée et de promotion de l'emploi (SCAPE)".
56. **Vision Djibouti 2035:** la Vision Djibouti 2035 repose sur cinq piliers:
- i) Paix et Unité nationale;
 - ii) Bonne gouvernance;
 - iii) Economie diversifiée et compétitive, avec comme moteur le secteur privé;
 - iv) Consolidation du capital humain;
 - v) Intégration régionale.
57. Le schéma ci-dessous présente les principales stratégies reliées aux différents piliers de la Vision Djibouti 2035.

Figure 3: Piliers et stratégies de la Vision 2035



58. **SCAPE:** Afin d'améliorer le niveau de vie, baisser le taux de chômage et réduire les vulnérabilités, la République de Djibouti a adopté une stratégie économique et sociale à moyen terme, la Stratégie de Croissance Accélérée et de Promotion de l'Emploi (SCAPE) dont l'objectif global est d'assurer un développement assis sur une croissance économique soutenue, durable et inclusive en drainant les politiques de promotion de l'emploi. La SCAPE se fixe 10 objectifs majeurs à l'horizon 2019, dont: accélérer la croissance, réduire le chômage, limiter la pauvreté extrême, réduire les inégalités selon le sexe, résoudre la question prégnante de l'eau et se préparer aux changements climatiques.

59. **Les autres stratégies, plans et programmes** adoptés en lien avec le secteur rural, la gestion des ressources naturelles, l'environnement et les changements climatiques, sont principalement les suivants:

- **Stratégie nationale pour la gestion des risques et des catastrophes**, en lien direct avec les questions de changements climatiques (préparation et mesures contre les inondations, l'élévation du niveau de la mer et autres catastrophes naturelles).
- **Programme national de sécurité alimentaire (PNSA)**, qui répond à deux objectifs: (i) renforcer les capacités de prévision, de prévention et de gestion des crises conjoncturelles, en relation avec la politique nationale pour la gestion des risques et des catastrophes. Cette composante relève du Ministère de l'intérieur; (ii) créer les conditions d'une sécurité alimentaire structurelles, en lien avec les politiques nationales de développement.
- **Stratégie et plan d'action national sur la biodiversité** (2017).
- **Programme national d'Investissement agricole et de sécurité alimentaire et nutritionnelle (PNIASAN 2016-2020)**, qui porte sur 4 programmes majeurs: (i) la sécurité alimentaire durable dans le cadre régional: (ii) la mobilisation des ressources en eau en vue du développement

- hydro agricole; (iii) l'appui aux groupes vulnérables; et (iv) la promotion de nouvelles sources de croissance et à l'appui aux exportations.
- **Plan directeur de l'eau**, qui régleme nte l'exploitation des ressources en eau et garantit la protection de cette ressource.
 - **Stratégie nationale de microfinance**,
 - **Stratégie nationale d'intégration de la femme dans le développement (SNIFD)**.
 - **Stratégie nationale de décentralisation**.
 - **Stratégie nationale de développement de l'aquaculture marine et la politique de la pêche**.
 - **Stratégie Régionale de l'IGAD sur les changements climatiques**.
 - **Stratégie et plan d'action** pour la mise en œuvre de la Grande muraille verte.
 - **Stratégie nationale de la gestion participative des ouvrages hydrauliques**.
 - **Plan d'action national de l'environnement (PANE)**.
 - **Communications nationales sur les changements climatiques**: 2 communications nationales ont été élaborées à ce jour, la dernière en 2014.
 - **Contribution déterminée au niveau national (CDN)**, élaborée en 2015 et relative à l'engagement de Djibouti à l'accord de Paris: elle présente les engagements volontaires de la République de Djibouti en matière d'atténuation des gaz à effet de serre et d'adaptation aux changements climatiques à l'horizon 2030, et les conditions nécessaires à réunir pour atteindre les objectifs fixés.
60. La République de Djibouti a également adopté un ensemble de **textes législatifs et réglementaires** en faveur de la protection et de la gestion durable de l'environnement et des ressources naturelles. On peut citer:
- La Loi n° 51/AN/09/6ème L. Portant Code de l'environnement.
 - Le Décret n°2000-0031/PR/MAEM pris en application de la loi n°93/AN/95/3ème L du 04 avril 1996 portant Code de l'Eau, relatif à la lutte contre la pollution des eaux.
 - Le Décret n°2004-0065/PR/MHUEAT Portant protection de la biodiversité.
 - Le Décret n°2000-0033/PR/MAEM pris en application de la Loi n°93/AN/95/3ème L du 04 avril 1996 portant Code de l'eau, relatif aux périmètres de protection des captages de l'eau destinée à la consommation humaine.
 - Le Décret n° 2000-0032/PR/MAEM pris en application de la Loi n°93/AN/95/3ème L du 04 avril 1996 portant Code de l'eau, relatif aux procédures de déclarations, autorisations et concessions.
 - Le Décret n°2007-0099/PR/MID portant transfert et répartition de compétences entre l'Etat et les collectivités territoriales.

6. Contribution des partenaires techniques et financiers

61. Plusieurs bailleurs comme la Banque mondiale, la Banque africaine de développement, la Banque islamique de développement et l'Union européenne contribuent à renforcer la résilience aux changements climatiques et à l'insécurité alimentaire en milieu rural et périurbain.
62. Le tableau ci-dessous présente les domaines prioritaires d'action des principaux partenaires financiers de Djibouti.

Tableau 5: Domaines prioritaires d'action des bailleurs de fonds

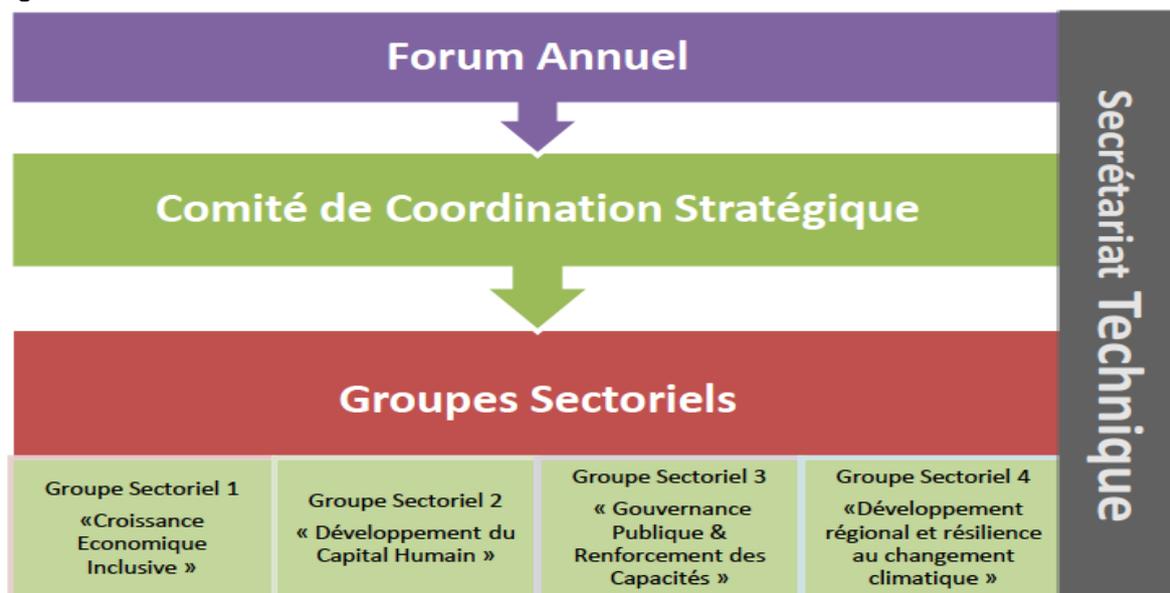
Bailleurs de fonds	Gouvernance et gestion Macroéconomique	Gouvernance politique	Energie	Eau et Assainissement	Education et protection	Agriculture/Sécurité alimentaire.	Santé	Secteur primaire	Logement	Routes	Infrastructures	Developpement urbain	Telecommunication
BAD	▲		▲	▲		▲							
Union Européenne			▲	▲		▲							
FMI	▲												
Banque Mondiale			▲	▲	▲								
FAO						▲							
PAM						▲							
PNUD		▲			▲		▲						
FADES			▲	▲				▲	▲				
BID			▲		▲					▲			
KFAED											▲		
AFD				▲								▲	
USAID					▲		▲						
CHINE										▲			▲

Source: BAD

63. Les interventions majeures en cours des partenaires financiers de Djibouti dans le secteur rural sont présentées en annexe 1.

Mécanisme de coordination des Partenaires techniques et financiers (PTF)

64. La faible coordination et harmonisation de l'intervention des bailleurs s'explique par l'absence de mécanisme de coordination de l'aide au niveau national, la faible représentation des bailleurs dans le pays, ainsi que le manque d'ardeur du Gouvernement. Des efforts ont cependant été entrepris pour mettre en place un mécanisme de coordination de l'aide. Le Cadre de dialogue (CD) pour la coordination de l'aide entre le Gouvernement de Djibouti et ses PTF a été institutionnalisé par le décret n° 2015-311 PR/MEFI du 19 novembre 2015 relatif au CD, et lancé officiellement en décembre 2015 par la tenue du 1er Forum annuel sur le développement sous la présidence du Premier ministre. Le Forum a vu la participation de tous les partenaires intervenant à Djibouti.

Figure 5: Schéma de la coordination de l'aide³⁹

65. Le CD a été réactivé en 2016 avec l'opérationnalisation du dispositif à travers respectivement la première réunion du Comité de coordination stratégique (CCS), co-présidée par le Ministre des affaires étrangères et de la coopération internationale (MAECI), et le Ministre de l'économie et des finances, chargé de l'industrie (MEFI). En décembre 2016 s'est en outre tenue une réunion préparatoire pour la mise à niveau sur le dispositif de coordination de l'aide avec les Secrétaires généraux des ministères sectoriels.
66. Les 4 groupes sectoriels créés portent sur les thèmes suivants:
- i) Croissance économique inclusive;
 - ii) Développement du capital humain;
 - iii) Gouvernance publique et renforcement des capacités;
 - iv) Développement régional et résilience au changement climatique.
67. Ils sont alignés sur les quatre axes de la SCAPE, première déclinaison quinquennale de la "Vision 2035", document stratégique de développement à long-terme du gouvernement de Djibouti.
68. Les groupes sectoriels ont des mandats très vastes. Le groupe sectoriel "Développement régional et résilience au changement climatique" coprésidé par le MHUE et l'UE est subdivisé en 3 sous-groupes thématiques dont celui relatif "à la résilience au changement climatique et sécurité alimentaire", présidé par le MAEPE-RH. Ce sous-groupe est composé des membres des ministères sectoriels et des structures parapubliques concernés par cette thématique ainsi que des points focaux des partenaires techniques et financiers⁴⁰.

³⁹ IGAD, décembre 2017, Rapport national sur la résilience à la sécheresse.

⁴⁰ Idem.

III. Recommandations pour améliorer la résilience environnementale et climatique dans l'agriculture et le développement rural

1. Leçons apprises de l'expérience du FIDA

69. **L'approche d'intervention.** L'adoption de l'approche participative à la base a montré toute sa pertinence et son efficacité pour mobiliser les populations rurales et faciliter l'appropriation et la bonne gestion des aménagements et investissements par les communautés. La disponibilité de l'eau reste la porte d'entrée et un préalable aux autres volets d'activités visant à améliorer la résilience des populations rurales.
70. **La concentration des activités.** L'expérience a montré qu'il est essentiel, pour des raisons d'efficacité et d'impact, que les activités soient concentrées géographiquement et thématiquement selon une logique ascendante et une synergie fortes et stricte par rapport à l'objectif des projets.
71. **La résilience aux changements climatiques.** La prise en compte de la résilience aux changements climatiques à travers les bonnes pratiques de gestion des ressources naturelles, la diversification des sources de revenus agricoles et extra-agricoles, ainsi que la promotion des énergies renouvelables et/ou l'efficacité énergétique, devront être renforcées dans les futurs projets, eu égard aux conditions écologiques et climatiques du pays.
72. **L'intégration du genre.** Les efforts de sensibilisation lors des interventions précédentes ont permis aux femmes d'être intégrées dans les comités de gestion, alors que la société, à forte prédominance masculine, semblait à priori rendre cette intégration difficile. Cette intégration, saluée au sein des communautés rurales, permet aux femmes de mieux participer et bénéficier des activités du Programme-pays; et de renforcer l'impact et la pérennité de celles-ci. Un effort dans ce sens devrait également être fait en direction des jeunes.
73. **Le dialogue politique.** Un sous-groupe sectoriel "Résilience au changement climatique et sécurité alimentaire", facilitant les échanges et la coordination entre acteurs majeurs de ce sous-secteur existe déjà. Cependant la coordination entre les différentes interventions dans ce sous-secteur devrait porter sur l'amélioration de la planification en associant davantage les Conseils régionaux pour mieux outiller et responsabiliser, ces derniers ainsi que les bénéficiaires sur le suivi et l'appropriation des actions, et la durabilité des projets.
74. **La mise en œuvre des projets.** L'expérience d'une unité de gestion de projet, disposant de l'autonomie de gestion, placée sous la tutelle et le contrôle du MAEPE-RH, a montré son efficacité pour la mise en œuvre des projets.
75. **Les actions sociales sur la nutrition et la sécurité alimentaire** entreprises directement ou en partenariat avec l'ADDS, le Ministère de la santé, le PAM et le MFF (sensibilisation et information sur la malnutrition chronique, la mise en place d'agents communautaires relais, les mères conseillères, etc.) ont eu une forte adhésion et devront être poursuivies.
76. **Les Organisations professionnelles** restent des institutions de base incontournables pour valoriser les équipements, diversifier les revenus et faciliter l'accès au marché. Par conséquent, les investissements sociaux (organisation, formations, conseil, voyages) devront être soutenus dans les prochains projets.
77. **Les indicateurs de référence de suivi-évaluation** devront être renseignés dès

le lancement des projets par l'enquête de base. La personne responsable de suivi-évaluation devra être dédiée à temps plein et devra recevoir l'accompagnement pour maîtriser le système de suivi-évaluation (outils, collecte périodique, alimentation de système, rédaction de rapports, etc.). Lors des prochaines conceptions, il faudra s'assurer que: les moyens humains et logistiques nécessaires, le cadre logique complet et pertinent, les données de référence et un manuel de suivi-évaluation, soient disponibles dès le démarrage du projet.

2. Recommandations pour améliorer la résilience environnementale et climatique

Recommandation pour les activités du COSOP

78. L'objectif global du COSOP pour la période 2019-2024 **est d'améliorer durablement la résilience au changement climatique et les conditions de vie des ménages ruraux pauvres**. Cet objectif est articulé autour de deux objectifs stratégiques complémentaires en milieu rural:
- **Objectif stratégique 1 (OS1).** *Les ressources naturelles, notamment l'eau, sont mobilisées et gérées de façon durable et résiliente au changement climatique.*
 - **Objectif stratégique 2 (OS2).** *Des systèmes de production et des opportunités économiques, performants et résilients, sont adoptés à large échelle.*
79. Il est recommandé, pour l'atteinte de l'objectif stratégique 1, que les projets du FIDA dans le cadre du COSOP 2019-2024, adoptent une démarche intégrée et que la mobilisation des ressources naturelles, particulièrement des ressources en eau, soit guidée par le facteur "durabilité". En effet, au vu des besoins importants en matière de ressources en eau, la crainte serait une surexploitation des nappes souterraines. Étant donnée la disponibilité des ressources en eaux de surface mobilisables par des techniques tels que la collecte des eaux, dispositifs d'infiltration, citernes, etc., ces ressources doivent être mobilisées en priorité. Les ressources en eaux souterraines sont vulnérables à la salinisation et à la surexploitation et devraient n'être exploitées que pour répondre à des besoins prioritaires suite à des études hydrogéologiques pertinentes.
80. D'après Razack, M. 2016 « Modeling the five aquifer system for all regions in the Republic of Djibouti. Assessing the sustainability of groundwater resources », il y a un manque de recharge des nappes et le PNIASA estime que seulement 5% des eaux de ruissellement contribuent au recharge de ces aquifères.⁴¹ Il est donc recommandé de faire des études avant de prévoir des forages dans les prochaines activités du COSOP, pour les raisons évoquées ci-dessus, et pour être en cohérence avec les approches du PNUD qui préconise une mobilisation optimale et une gestion rationnelle des eaux de surface⁴².

IV. Possibilités d'accès aux financements verts

81. La République de Djibouti a bénéficié de fonds spécifiques accordés aux pays les moins avancés et a également soumis plusieurs projets au Fonds vert Climat, au

⁴¹ Razack, M. 2016 « Modeling the five aquifer system for all regions in the Republic of Djibouti. Assessing the sustainability of groundwater resources », cité par le PNUD dans son projet au Fonds vert Climat

⁴² https://www.greenclimate.fund/documents/20182/893456/19740_-_Reducing_flood_impacts_on_transport_corridors_by_mobilizing_upstream_surface_water_for_the_most_vulnerable_agro-pastoralists_in_Djibouti.pdf/2888d887-ed3c-1986-7aac-f0c4f24d53a8

Fonds d'adaptation ainsi qu'au Fonds pour l'environnement mondial (FEM).

Le Fonds pour l'environnement mondial (FEM)

82. La République de Djibouti a bénéficié de plusieurs financements dans le cadre du FEM, et qui sont présentés dans le tableau ci-dessous.

Tableau 6: Liste des projets financés dans le cadre du FEM

Title	Focal Areas	Agencies	Type	GEF Grant	Cofinancing	Status
Development of a Minamata Initial Assessment in Djibouti	Chemicals and Waste	UNEP	Enabling Activity	200,000	0	Project Approved
Establishing Effectively Managed Marine Protected Areas in Djibouti	Biodiversity	UNDP	Medium-size Project	980,000	1,020,000	Completed
Supporting Rural Community Adaptation to Climate Change in Mountain Regions of Djibouti	Climate Change	UNDP	Full-size Project	5,379,452	28,630,000	Project Approved
Implementing Adaptation Technologies in Fragile Ecosystems of Djibouti's Central Plains	Climate Change	UNEP	Full-size Project	7,360,000	14,170,000	Project Approved
Mitigating Key Sector Pressures on Marine and Coastal Biodiversity and Further Strengthening the National System of Marine Protected Areas in Djibouti	Biodiversity	UNDP	Full-size Project	2,822,374	12,390,000	Project Approved
Promoting a Better Access to Modern Energy Services through Sustainable Mini-grids and Hybrid Technologies in Djibouti	Climate Change	UNDP	Medium-size Project	863,242	4,000,000	Concept Approved
Sustainable Management of Water Resources, Rangelands and Agro-pastoral Perimeters in the Cheikhetti Wadi watershed of Djibouti	Land Degradation	UNDP	Full-size Project	3,215,068	13,520,000	Concept Approved
Implementing NAPA Priority Interventions to Build Resilience in the most Vulnerable Coastal Zones in Djibouti	Climate Change	UNEP	Full-size Project	2,070,000	2,405,000	Project Approved
Geothermal Power Generation Program	Climate Change	The World Bank	Full-size Project	6,036,364	25,190,000	Project Approved
Enabling Activities to Facilitate Early Action on the Implementation of the Stockholm Convention on Persistent Organic Pollutants (POPs)	Persistent Organic Pollutants	UNIDO	Enabling Activity	376,500	0	Completed
National Adaptation Programme of Action	Climate Change	UNEP	Enabling Activity	200,000	0	Completed
National Capacity Needs Self-Assessment (NCSA) for Global Environmental Management		UNDP	Enabling Activity	200,000	50,000	Project Approved

83. Pour le prochain cycle de financement (GEF 7) Djibouti pourrait bénéficier d'une allocation de l'ordre de 6 millions USD. Des discussions tenues avec le Ministère chargé de l'environnement, Point Focal du FEM, il en ressort la volonté de confier l'élaboration du portefeuille de projets au PNUD. La prédominance du PNUD comme

principal bénéficiaire dans la mobilisation des fonds verts alloués à ou mobilisables pour Djibouti est d'ailleurs clairement exprimée dans le projet de Document de Projet Pays 2018-2022 du PNUD qui affirme que *“In recognition of its capacity to formulate and implement comprehensive initiatives for sustainable development and resilience building, the government selected UNDP as implementing agency for the Global Environment Facility (GEF) and for the Green Climate Fund. Furthermore, the Global Fund, in view of the country's limitations, **identified UNDP as the Principal Recipient** a.i., based on its convening role and its global experience in supporting large-scale health programmes”*⁴³.

Le Fonds vert pour le climat

84. Au niveau du Fonds vert pour le climat il n'y a qu'une seule note conceptuelle dans le pipeline du Fonds vert pour le climat au profit de Djibouti⁴⁴. Elle porte sur un projet soumis par le PNUD intitulé « *Reducing flood impacts on transport corridors by mobilizing upstream surface water for the most vulnerable agro-pastoralists in Djibouti* ». Ce projet, soumis le 15 mars 2018, est d'un montant total de 28 870 000 USD, dont 25 000 000 USD demandés au Fonds vert pour le climat. Le Fonds vert pour le climat pourrait être mobilisé par le FIDA dans le cadre du prochain cycle du COSOP dans le même domaine que celui soumis par le PNUD, la mobilisation des eaux de surface, compte tenu de la priorité absolue accordée par le pays à la mobilisation des ressources en eau. Il serait ainsi possible, selon le Secrétaire Général du ministère de l'environnement, Point focal national, d'utiliser la procédure simplifiée du Fonds vert pour le climat-Simplified Approval Process Pilot Scheme (SAP)- pour soumettre au Fonds une requête de moins de 6 millions USD.

Le Fonds d'adaptation

85. Le Fonds d'adaptation constitue une source potentielle de recherche de cofinancement. Le Secrétaire général du Ministère chargé de l'environnement, Point focal national pour le Fonds d'adaptation, a exprimé à la Mission son accord de principe pour que le FIDA élabore éventuellement et soumette un projet à ce fonds au cours du prochain COSOP, par le biais du Point focal national. En effet, à ce stade, le Fonds d'adaptation n'a qu'un seul projet engagé au profit de Djibouti. Il s'agit d'un projet intitulé « *Developing Agro-Pastoral Shade Gardens as an Adaptation Strategy for Poor Rural Communities in Djibouti* », d'un montant de 4 658 556 USD, mis en œuvre par le PNUD, et approuvé en juin 2012. Il comprend trois composantes: (i) Accès durable à des ressources en eau sécurisées face au changement climatique; (ii) Jardins d'ombre pour soutenir un système de production agro-pastoral diversifié et résilient au climat; (iii) Accès à des financements sécurisés pour le développement d'entreprises agropastorales résilientes au changement climatique⁴⁵.

⁴³ UNDP, 2017, Draft Country Programme Document for Djibouti (2018-2022).

⁴⁴ <https://www.greenclimate.fund/countries/-/country-profiles/djibouti>

⁴⁵ <https://www.adaptation-fund.org/project/developing-agro-pastoral-shade-gardens-as-an-adaptation-strategy-for-poor-rural-communities-in-djibouti/>

Annexe 1. Liste des interventions majeures dans le secteur rural

Nom du Projet	Date/durée d'exécution	Baillleur	Agence de mise en œuvre	Montant	Composantes et priorités	Lien/synergie avec PROGRESS
Projet de développement rural communautaire et mobilisation des eaux-PRODERMO-II	Démarrage prévu au 2 ^e semestre 2016 3 ans avec extension possible de 3 mois	BM	MAEPE-RH avec délégation de coordination/gestion à une UGP	6,9 millions USD	Mobilisation des eaux et conservation des sols Valorisation des activités pastorales, de pêche et de développement communautaire Capacités nationales et des communautés locales	UGP commune et mutualisation de coûts de coordination Infrastructures Développement communautaire Formation en élevage
Projet de Sécurisation des Systèmes Pastoraux (PSSP)-EC SHARE	Lancé en septembre 2014	UE	FAO en collaboration avec DESV du MAEPE-RH	5,9 millions EUR	Renforcement des capacités institutionnelles de la DESV pour appuyer les services de proximité aux éleveurs Appui à la production agropastorale Appui à la filière élevage, avec appui à l'intégration régionale	Appuis à la filière élevage Formation en élevage
Projet de renforcement des moyens de subsistances et de réduction de la vulnérabilité des communautés pastorales en République de Djibouti (PRMSRVC)	Démarrage en août 2014 5 ans	BIsD	MAEPE-RH/DESV, avec assistance technique IGAD	13,97 USD, dont 10 millions USD pour la BIsD	Composantes techniques: (i) Appui aux systèmes de production; (ii) Education, (iii) Santé et nutrition; (iv) Infrastructures; (v) Développement des affaires communautaires	Nutrition Infrastructures
Programme de résilience à la sécheresse et de développement de moyens de subsistance durables (DRSLP III) - Djibouti et Soudan	Démarrage en 2015	BAfD	MAEPE-RH	21,5 million UC, dont 11,5 million UC million pour Djibouti (16,7 millions USD)	Développement et gestion des ressources en eau Amélioration de la filière élevage et développement d'agriculture oasienne Renforcement des capacités et assistance technique	Gestion des ressources naturelles Infrastructures
Programme SMP-AH (pour 8 pays membres de l'IGAD, dont Djibouti, et avec la Tanzanie en plus).	?	USAID	UA-BIRA/IGAD	USD 7,5 million	Pour 8 pays membres de l'IGAD avec la Tanzanie. Etablissement pour chaque maladie d'un protocole spécifiant comment contrôler ou éradiquer cette maladie. Le programme vise à adapter ce système SMP-AH en se focalisant sur les principales maladies liées au commerce du bétail. Le programme SMP-AH permettra d'avoir un plan régional harmonisé, coordonné et uniformisé sur la prévention et lutte contre les principales maladies transfrontalières.	Infrastructures
Projet STSD	Février 2014 - Juin 2016	UE	UA-BIRA/IGAD	5,88 millions USD	Ce projet régional (8 états membres de la région IGAD) vient en appui au SMP-AH et est exécuté par l'UA-BIRA. L'objectif est d'améliorer la surveillance des maladies animales à l'appui du commerce des États membres de l'IGAD, ou « surveillance des maladies sensibles dans le domaine du commerce (STSD) ».	Filière élevage
Développement des couloirs pastoraux	Cloturé en 2015	OFIDO et FIDA	TRANSEC	1,32 million USD	Développement de l'agro-pastoralisme » avec un accent particulier sur la santé animale (clinique mobile, parcs de vaccination, aires d'abattages, unité de production/commercialisation des produits laitiers, chaîne de froid, etc...) Une composante « meilleur accès à l'eau » (amélioration de l'approvisionnement en eau potable pour le bétail, notamment retenues, barrages, puits, etc... avec production fourragère)	Filière élevage

Note d'évaluation de la fragilité

1. L'Agenda 2030 pour Développement Durable et les objectifs de développement durable (ODD) ont clairement reconnu que la réduction de la fragilité est l'un des «six éléments essentiels» nécessaires à la réalisation des objectifs de développement durable. Les résultats en termes de développement sont systématiquement inférieurs dans des situations fragiles et la réalisation du mandat du FIDA relatif à la transformation du monde rural ne peut pas être optimale. La réduction de la fragilité est essentielle à la réalisation des objectifs de développement durable.
2. Ainsi, le FIDA a un rôle crucial à jouer à Djibouti compte tenu de sa situation de fragilité et de son impact sur les communautés rurales. Djibouti est classé avec un score moyen de 3,13 pour l'année 2019 en termes d'évaluation de la politique et des institutions nationales. Cela correspond à une "situation fragile", définie par une note moyenne harmonisée par pays de 3,2 ou moins⁴⁶.
3. Les facteurs de fragilité du secteur agricole/rural à Djibouti sont notamment liés:
 - (i) Au **déficit des ressources hydriques limitant l'accès à l'eau potable pour les bêtes et les populations, pour le développement des activités agricoles, entraînant ainsi l'insécurité alimentaires**. Celle-ci conduit ainsi à: (i) une accentuation des migrations vers la capitale; (ii) une aggravation de la dégradation des ressources naturelles qui participent à un équilibre très fragile; et (iii) un accroissement de la vulnérabilité des ménages aux chocs et une réduction de la capacité des ménages à faire face aux crises conjoncturelles⁴⁷.
 - (ii) Les **déficits nutritionnels et partant la vulnérabilité des ménages** persistent à Djibouti surtout dans les zones rurales. Il est placé en 100ème position sur 119 pays classés d'après l'indice global de la faim (IFPRI, 2017). Les causes de l'insécurité alimentaire identifiées dans le PNSA (2012-2017), sont essentiellement: (i) la pauvreté, qui est la cause majeure de l'insécurité alimentaire et de la vulnérabilité au niveau des ménages; (ii) la faiblesse de la redistribution qui ne permet pas de réduire l'insécurité alimentaire; et (iii) la difficulté d'accès aux services sociaux de base, qui contribue également à l'insécurité alimentaire.
 - (iii) A la **vulnérabilité au changement climatique (CC), dégradation des terres de parcours et des ressources naturelles**. Djibouti continue à connaître une aggravation du processus de désertification, une exploitation accrue des nappes phréatiques avec une augmentation du taux de salinité de l'eau, une pression anthropique accrue sur les ressources naturelles et une réduction de la biodiversité. Les vagues de chaleur extrêmes sont fréquentes à Djibouti avec des températures maximales quotidiennes de $\geq 45^{\circ}\text{C}$ devenues 15 fois plus fréquentes que dans le passé tandis que les nuits extrêmement froides de $<18.7^{\circ}\text{C}$ ont presque disparu. La régression de la couverture végétale aggrave les phénomènes des érosions hydriques et éoliennes. Le surpâturage, résultat de la sédentarisation des pasteurs, entraîne la dégradation des terres de parcours et des ressources naturelles. Le contexte climatique et pédo-hydrologique sont relativement défavorable rendant le secteur agricole peu développé quoique constituant une activité économique importante pour les populations rurales. La production végétale

⁴⁶ 2019 Fiscal Year Harmonized List of Fragile Situations by the World Bank Group's (WBG) Fragile, Conflict and Violence Group.

⁴⁷ PNSA, Plan d'action 2012-2017.

est peu développée, du fait du manque d'eau, de la limitation des terres arables et de la salinité des sols.

- (iv) A une **capacité institutionnelle et un cadre de gouvernance faibles**, à la vulnérabilité aux cours mondiaux due notamment au taux d'inflation et à la dépendance aux importations en matière de pétrole et de produits alimentaires. Djibouti, un petit pays d'à peine 900 000 habitants où le taux de chômage (48 %) et le niveau de pauvreté sont élevés (23 %) a besoin d'investir dans le capital humain, de renforcer la gouvernance des institutions et de s'appuyer sur les collectivités locales pour améliorer la prestation de services, sans oublier d'introduire des dispositifs garantissant la redevabilité de l'Etat vis-à-vis des citoyens. Comme d'autres pays de la région, Djibouti a certes été épargné par la guerre mais en subit les conséquences. Fuyant les combats en Somalie, la guerre entre l'Éthiopie et l'Érythrée et, plus récemment, au Yémen, de nombreux habitants de la région ont cherché refuge à Djibouti, en aggravant davantage la pression sur des ressources publiques déjà limitées. La combinaison de cette pression extérieure avec les faibles capacités institutionnelles et l'insuffisance de développement humain pourrait être source d'instabilité.
4. La combinaison de ces éléments de fragilité affectent le secteur du développement rural. Quelques soient les scénarios développés dans le cadre du COSOP, le FIDA continuera à soutenir les activités visant l'amélioration des conditions de vie des ménages ruraux pauvres ainsi que leur résilience durable au changement climatique, à travers la mise à l'échelle des projets en cours. Le dialogue politique et le renforcement des institutions et des bénéficiaires seront soutenu et diversifiés pour faire face aux facteurs de fragilité.
5. Pour atténuer les effets de fragilité, le COSOP à travers ses objectifs stratégiques mettra un accent particulier sur:
- L'appui aux investissements permettant la disponibilité et l'accès à l'eau comme la porte d'entrée et un préalable aux autres volets d'activités visant à améliorer la résilience des populations rurales.
 - Une meilleure coordination d'approche d'intervention en milieu rural, en particulier pour la planification, la réalisation et la gestion des aménagements hydrauliques et de régénération des ressources naturelles indispensable pour pouvoir développer et pérenniser la base productive traditionnelle (agro-élevage) des populations rurales.
 - La mise à l'échelle et l'institutionnalisation de l'approche participative à la base pour mobiliser les populations rurales et faciliter l'appropriation et la bonne gestion des aménagements et investissements par les communautés. Cette approche a démontré sa pertinence et son efficacité dans l'atténuation de la fragilité institutionnelle.
 - La prise en compte de la résilience aux CC à travers les bonnes pratiques de gestion des ressources naturelles, la diversification des sources de revenus agricoles et extra-agricoles, la sécurité alimentaire et l'amélioration de la nutrition, ainsi que la promotion des énergies renouvelables et/ou l'efficacité énergétique, seront renforcées, eu égard à la fragilité du pays occasionnée notamment par les conditions écologiques et climatiques défavorables.
 - Une prise en compte différenciée des besoins et des aspirations socio-économiques des femmes mais également des jeunes ruraux sera poursuivie et renforcée pour faire face à la fragilité liée à la difficulté d'accès aux actifs productifs et services sociaux de base et partant à la vulnérabilité des ménages.

Préparation du COSOP

Introduction

1. Le processus d'élaboration du Programme d'options stratégiques pays (COSOP) du FIDA à Djibouti, pour la période 2019-2024, a été démarré en juin 2018. Il a été réalisé d'une manière participative et inclusive et structuré en trois étapes: (i) l'analyse de la situation et la préparation du document provisoire de COSOP; (ii) l'examen et commentaire du document provisoire par le gouvernement de Djibouti et le FIDA; et (iii) la présentation et validation du document de COSOP avec les parties concernées. Cet appendice résume le déroulement et présente les leçons du processus.

Etape de préparation du document provisoire

2. Une première mission de préparation du COSOP s'est rendue à Djibouti du 30 juin au 10 juillet 2018. Elle avait pour objectif de renforcer l'alignement des interventions du FIDA avec les stratégies du pays, de mettre à jour le cadre de gestion des résultats et le pipeline du COSOP et de préparer le document du COSOP qui sera soumis au Conseil d'administration en avril 2019.
3. Le processus a démarré avec: (i) une séance de travail avec le point Focal du FIDA et les responsables des deux Projets du FIDA en cours, le PRAREV et le PROGRES pour arrêter le programme de travail et le calendrier des rencontres de la Mission; et (ii) une visite de courtoisie à son Excellence M. Mohamed Ahmed Awaleh, Ministre de l'agriculture, de l'eau, de la pêche, de l'élevage et des ressources halieutiques, qui a indiqué que la priorité de son département était la mobilisation de l'eau pour les Hommes et l'agriculture et la bonne gestion des infrastructures hydrauliques en milieu rural.
4. La Mission a eu ensuite de nombreuses rencontres et séances de travail avec les différents ministères concernés par le développement rural (Ministère chargé des finances, Ministère du budget, MAEPE-RH et ses directions techniques, Ministère de l'environnement, Ministère de la femme et de la famille, Ministère délégué à la décentralisation; Secrétaire d'Etat à l'action sociale, des organisations publiques (CERD, ADDS, DISED), les principaux partenaires techniques et financiers (PTF) impliqués dans le secteur rural (Banque mondiale, BAD, BIsD, Délégation de l'Union européenne, AFD, JICA, PNUD, FAO, PAM) et les équipes des deux projets appuyés par le FIDA.
5. L'objectif de ces rencontres était d'avoir une vision plus précise sur les stratégies, les approches et les interventions dans le secteur rural, la façon dont ces dernières étaient coordonnées et les domaines d'investissement à renforcer.
6. A la fin de la mission, plusieurs rencontres ont eu lieu entre la Mission et le Cabinet du MAEPE-RH pour assurer un bon cadrage de la nouvelle intervention avec celles qui sont actuellement en cours et qui toutes doivent s'inscrire dans le cadre de résultats du nouveau COSOP.
7. La principale difficulté rencontrée était que les départements techniques étaient principalement focalisés sur la définition de projets sectoriels et de leurs dispositifs de mise en œuvre alors que dans un premier temps il était important d'évaluer la situation actuelle, les lacunes à combler, de clarifier et préciser les objectifs à viser, les complémentarités et les partenariats à renforcer.

Partenariats stratégiques

<i>Fonctions de partenariat</i>	<i>Partenaires/Réseaux /Plateformes</i>	<i>Résultats et effets du/des partenariat(s)</i>	<i>Justification du/des partenariat(s)</i>	<i>Suivi et communication d'informations (à compléter en vue de l'examen des résultats et de l'examen à l'achèvement)</i>
Mobiliser le cofinancement	<ol style="list-style-type: none"> 1. FAO 2. PAM 3. Banque Mondiale 4. PNUD/PNUE 5. UE 6. BAD 7. ASAP 	<ol style="list-style-type: none"> 1. Partenariat FIDA/FAO dans le cadre de la mobilisation d'assistances techniques dans des domaines précis où la FAO a de l'expérience (pêche, agriculture, etc.) 2. Partenariat PAM/FIDA effectif et efficace dans la mobilisation des ressources en additionnelle (en nature/vivre pour la plupart du temps)- actuellement pour le PRAREV et le PROGRESS et avant pour le PROMES 3. Partenariat banque Mondiale effectif avec la mise en œuvre commune des projets PRDERMO/PROMES et PROGRESS 4. Le démarrage de projets du PNUD et du PNUE est en cours- Et des partenariats dans le cofinancement possibles 5. La BAD, l'Union Européenne, la JICA, sont autant de partenaires potentiels pouvant contribuer au cofinancement, et intervenant dans des secteurs similaires que ceux du FIDA (mobilisation de l'eau, agriculture, pêche, création d'AGR, en zones rurales. 	Recherche des cofinancements peut être une condition au démarrage des projets et contribuer à la mutualisation des ressources	
Renforcer la participation du secteur privé	<ol style="list-style-type: none"> 1. Ministère du Budget 2. Chambre de Commerce de Djibouti 3. Caisses d'Epargne et de Crédit 	A travers les différents projets, les opérations du FIDA privilégient l'autonomisation des petits exploitants, et la création d'AGR avec l'inclusion d'activités de micro-finance.	Le développement du partenariat avec le secteur privé s'inscrit dans la stratégie des documents pays	
Contribuer à l'action publique et influencer sur les programmes de développement	<ol style="list-style-type: none"> 1. MAEPE-RH 2. Ministère de l'Environnement 3. Direction des affaires Maritime 4. Ministère de la Femme et de la Famille 5. Secrétariat d'Etat aux affaires Sociales 	<p>Les institutions régaliennes, citées sont des partenaires effectifs et importants pour le FIDA dans la contribution à l'action publique et l'influence sur les programmes de développement.</p> <p>Le FIDA appuie les aspects politiques et institutionnels ayant une incidence sur ses opérations.</p>	<p>La mise en œuvre du cadre stratégique FIDA 2016-2025 et du (COSOP), nécessite les contributions et la mobilisation du partenariat public</p> <p>Aussi l'atteinte des objectifs de développement (ODD, agenda 2035, SCAPE, etc.) passe par un partenariat</p>	
Favoriser les processus coordonnés impulsés par le pays	<ol style="list-style-type: none"> 1. UN Coordination Team 2. Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération Internationale 3. Ministère de l'Economie et des Finance 4. Point focal FIDA, MAEPE-RH 	Ces partenariats ne sont pas encore très effectifs.	Afin de contribuer et de favoriser les processus coordonnés impulsés par le pays, le FIDA pourrait participer aux plateformes des agences des NU, ou des réunions des ministères sectoriels cités	

Développer et favoriser les savoirs et l'innovation (y compris la CSST)	1- CERD 2- Associations Professionnelles	Partenariats effectifs pour le PRAREV et impliquant le renforcement des capacités et l'intégration de l'innovation.	Le FIDA favorise les démarches innovantes et la promotion des savoirs, dans les programmes et documents pays	
Renforcer la visibilité	1- Autorités locales/Conseils Régionaux 2- Partenariats des institutions gouvernementales	Des conventions de partenariat lient les projets du FIDA aux institutions publiques.		

Stratégie de coopération Sud-Sud et triangulaire

I. Introduction

1. La CSST est un instrument de développement essentiel dans le modèle commercial du FIDA pour réaliser une transformation rurale durable et inclusive. L'attention du FIDA pour la CSST est inscrite dans le cadre stratégique du Fonds (2016-2025) et de la stratégie CSST. En outre, la CSST était une priorité essentielle convenue avec les États membres à la dixième (2015-2018) et onzième reconstitutions des ressources du FIDA (2019-2021) (FIDA10 et FIDA11 respectivement).

II. Perspectives de promotion de l'investissement et des échanges techniques au service du développement rural

2. Le FIDA joue un rôle de catalyseur notamment dans le domaine de la coopération technique à travers des plateformes d'actions financées par des dons afin de renforcer le potentiel des activités de développement à Djibouti.

III. Arguments en faveur de la coopération Sud-Sud et triangulaire

3. La Coopération Sud-Sud et triangulaire (CSST) sera conçue comme un instrument de promotion des innovations, de transfert efficace des savoirs et d'apprentissage entre pairs à Djibouti et ailleurs, tout en reproduisant à plus grande échelle et en élargissant les expériences particulièrement réussies.

IV. Partenariats et initiatives

4. Un don actuel supporte un projet régional visant la formation d'un réseau qui inclut le Djibouti, l'Algérie, le Soudan et la Palestine et qui s'attèle à la promotion des chaînes de valeur agricoles inclusives est un cas concret qui illustre l'approche stratégique relative au CSST. Ce don permet aux petits pêcheurs artisans, aux femmes mareyeuses et aux jeunes chômeurs, en collaboration avec le projet PRAREV financé par le FIDA, de connaître et d'intégrer les expériences menées dans les autres pays et bénéficier de leur expertise dans des volets non encore couverts, tels que l'accès au marché, la commercialisation et/ou le financement des investissements.

V. Conclusions

5. Le FIDA encouragera l'établissement des partenariats opérationnels multidimensionnels par le biais d'accords avec les organisations régionales et les commissions économiques régionales pour répondre aux défis majeurs pour Djibouti. Les domaines envisageables sont: le développement rural et agricole, la transformation inclusive, l'adaptation aux changements climatiques, la résilience et la durabilité environnementale, les ressources halieutiques, le développement des chaînes de valeur et l'accès aux marchés.

Brève présentation du pays

Source: Résumé du portefeuille de pays

Region	Near East, N. Africa & Europe	Member of Country Groups :	
Country	Djibouti	Least Developed country	Yes
Current Financing Terms	Highly Concessional	Low-income, food deficit	Yes
Ranking all Countries	98	HIPC DI Eligible	Yes
Ranking within region	23		

Country Indicator	Value	Year	Source
Agriculture, value added (% of GDP)	2.19	2017	World Bank
GNI per capita, Atlas method (current US\$)	1,880.00	2017	World Bank
Human development Index (HDI) value	0.48	2017	UNDP
Population, total	956,966.00	2017	World Bank
Rural population	213,906.00	2017	World Bank

Key Dates

Last RB-COSOP Approved AVRIFMD	
First Project Approved	04 Dec 1980
Last Project Approved	07 Sep 2016

IFAD Interventions

	Number of Projects	IFAD Approved USD ('000)
Financial Closure	5	13,957
Available for Disbursement	2	22,243
Total IFAD commitment	7	36,199

IFAD Interventions Summary

Project Number	Financing Instrument ID	Currency	Approved Amount	Disbursed	Loan/Grant Status	Project Status	Board Approval	Cooperating Institution
1100000063	1000000487	XDR	606,000	100%	Closed	Closed	04 Dec 1980	AFESD
1100000063	1000002431	XDR	975,000	100%	Closed	Closed	04 Dec 1980	AFESD
1100000173	1000002036	XDR	1,150,000	64%	Closed	Closed	06 Sep 1985	AFESD
1100000449	1000002663	XDR	1,000,000	11%	Closed	Closed	13 Sep 1989	AFESD
1100001236	1000002513	XDR	2,750,000	98%	Closed	Closed	11 Dec 2002	IFAD
1100001366	1000003039	XDR	1,950,000	100%	Closed	Closed	13 Dec 2007	IFAD
1100001366	1000003618	XDR	2,000,000	100%	Closed	Closed	16 Sep 2010	IFAD
1100001671	2000000454	XDR	2,750,000	59%	Disburseable	Disburseable	12 Dec 2013	IFAD
1100001671	2000000455	XDR	4,000,000	43%	Disburseable	Disburseable	12 Dec 2013	IFAD
2000000732	2000001608	USD	300,000	78%	Disburseable	Disburseable	07 Sep 2016	IFAD
2000000732	2000001607	USD	5,770,000	30%	Disburseable	Disburseable	07 Sep 2016	IFAD

Projects in Pipeline

Current Phase	Number of Projects	IFAD Proposed Financing USD ('000)
Pending	1	6,617
Total	1	6,617

Résumé des questions de gestion financière

1. L'organisme « Transparency International » place Djibouti en tant que pays à haut risque en la matière (une notation de 31/100 et un rang de 122/180 en 2017 contre une notation de 30/100 et un rang de 123/176 en 2016).
2. Les conclusions du diagnostic PEFA établi en 2010, ont soulevé les faiblesses en matière de préparation des budgets leur exécution et leur contrôle. En particulier, référence a été faite que 51% des marchés publics, en 2009, ont été accordés sans recours à un processus de mise en compétition. Toutefois, il est à noter qu'un code de passation des marchés publics est entre en vigueur en Juillet 2009.
3. Les faibles capacités institutionnelles et des ressources humaines sont une caractéristique majeure et représente un défi pour les pouvoirs publics. Le Gouvernement reconnaît la nécessité d'améliorer le niveau de transparence et d'efficacité des dépenses publiques. En effet, le plan stratégique du Gouvernement a axe une de ses priorités, et la modernisation du secteur public, considéré comme vecteur majeur de développement. Durant les dernières années, et avec l'appui des bailleurs internationaux, plusieurs initiatives ont été entreprises en matière de management du secteur public et de renforcement des capacités institutionnelles. Considérant, ce qui précède le risque inhérent a été évalué à un niveau moyen.
4. La mission conjointe de la Banque Mondiale et du Fonds Monétaire International, effectuée au mois d'avril 2017, a conclu que le niveau de soutenabilité de la dette était à un risque élevé. Etant considéré pays a petite économie, Djibouti sera éligible, en 2019, aux prêts à des conditions de financement particulièrement favorables.
5. De plus, le pays, étant impacté par un nombre important de flux de réfugiés, a pu bénéficier de dons thématiques sur la fragilité auprès de l'Association Internationale de Développement-IDA et le Fonds Africain de Développement-AfDF. Ces ressources ont été investies dans le domaine de la santé et l'éducation.
6. Un des objectifs majeurs du Gouvernement est de positionner Djibouti comme un hub régional de logistique et commerce. Cet objectif a donné lieu à un plan d'investissement massif en matière d'infrastructure financé essentiellement par des prêts et dettes publiques ; avec une proportion importante d'endettement auprès de la Chine. Conscient de cette situation, le Gouvernement s'emploie à attirer les investisseurs du secteur privé et à renforcer les IDE (Investissement Direct des Etrangers).
7. Le présent document propose l'utilisation des ressources du cycle de financement FIDA 11 pour le nouveau projet sous la supervision de la Direction des Ressources Hydrauliques, et l'enveloppe pour la période 2022-2024 pour le financement additionnel prévu pour le projet PROGRES, en fonction des résultats de la revue à mi-parcours prévue en 2020. Il est à noter que le PROGRES a été conçu selon l'approche d'un programme en 2 phases (1ere phase 2017-2019 et la 2eme phase 2020-2023). Le différentiel temporel peut induire une difficulté de synchronisation des ressources en matière de ressources disponibles et impacter l'implémentation des activités de PROGRES.
8. Lors de la conception du nouveau projet, une importance particulière devrait être accordée à l'analyse du financement national, et ses règles d'identification, de mesures y compris pour les contributions en nature
9. En matière de financement, le Franc Djiboutien étant fixe au Dollars des Etats-Unis, il a été confirmé que le prêt sera en Dollars des Etats-Unis.